إستهداف الفقر فى مصر والتمكين لاستدامة النمو بالتركيز على سياسات دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر "

Targeting poverty in Egypt and enabling sustainable growth by focusing on policies to support small and micro enterprises in Egypt.

ياسر إبراهيم محمد داود

استاذ مساعد الاقتصاد

وكيل كلية التجارة لشئون التعليم و الطالب

كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد السابع . العدد الحادي عشر- الجزء الثاني

يناير ٢٠٢١ م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

يحاول البحث تناول موضوع إستهداف الفقر فى مصر من خلال التركيز على بعض الأبعاد الرئيسية المتعلقة بالفقر كظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية معقدة ومركبة ومتداخلة. ويعتبر دعم المشروعات الصغيرة بالأساليب والأليات المناسبة أحد أهم الأليات الاقتصادية لإستهداف الفقر وتحقيق التمكين لقطاع كبير من الفقراء على مستوى الجمهورية ، حيث تتركز المشروعات الصغيرة فى ريف الجمهورية والمناطق العشوائية بالمدن الكبيرة ، ومن ثم فهى متمركزة فى أماكن توطن الفئات الفقيرة والمهمشة.

ولقد إقترح البحث بعض برامج المساندة والدعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على المستوى الرسمى وغير الرسمى.

كلمات افتتاحية :

التمكين الاقتصادى للفقراء -جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر-برامج المساندة والدعم -بنك الفقراء .

Summary:

The paper aims to explore poverty targeting in Egypt by focusing on some main dimensions which related to poverty as complicated and interconnected economic, social and political phenomenon. Supporting small enterprises with the appropriate methods and plans one of the main economic techniques for poverty targeting and achieving empowerment for a large segment of the poor over the country. As small enterprises mainly exist in the countryside and informal settlements around large cities which means they are concentrated in places where poor and marginalized groups live. The paper suggested some support programs for small and micro enterprises for formal and informal sectors.

Key words:

Economic empowerment of the poor-The Medium, Small and Micro Enterprises Development Agency-Support and support programs-Bank of the poor.

مقدمـة :

تقف مشكلة الفقر عائقا أمام تحقيق إستدامة النمو فى مصر . ولقد حاولت الإدارات الإقتصادية المتعاقبة فى مصر مواجهة مشكلة الفقر بالعديد من السياسات والبرامج ، إلا أنها عجزت عن تحقيق المستهدف من تلك البرامج والسياسات بسبب العديد من العقبات والتحديات الداخلية والخارجية ، نذكر منها :

- الإنخفاض المستمر لنصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى مصر .
- عدم العدالة فى توزيع الدخل .
- التزايد المستمر للمناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا فى مصر .
- الزيادة السكانية مع عدم العدالة فى التوزيع المكانى للسكان على الحيز الجغرافى المصرى .
- التزايد المستمر فى حجم الاقتصاد الخفى فى مصر .
- تزايد معدلات البطالة ، سواء البطالة الإجبارية أو الإحتكاكية أو الموسمية وغيرها من أنواع البطالة ، مما يقلص من فرص التمكين الاقتصادى للفرد والمجتمع .
- إرتفاع نسبة الأمية فى مصر ، وخاصة فى المناطق الريفية ، هذا بالإضافة لتزايد القناعات العملية لدى أصحاب المؤهلات العليا بعدم جدوى الترقى فى السلم التعليمى ، وذلك بسبب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات سوق العمل فى مصر .
- التقلبات الدورية لسعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكى.
- إرتفاع نسبة الإعالة خاصة فى ريف الجمهورية وبالمناطق العشوائية .

ولقد إختلفت النظرة للفقر ومؤشراته وطرق قياسه على مستوى الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية وذلك على أساس تطور النظرة لمفهوم ومحتوى الحاجات الأساسية للبشر خلال عقود الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى عن عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من نفس القرن ، ومن ثم إختلفت عن العقدين الأولين من القرن الحادى والعشرون .

إن نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر إرتفعت إلى ٣٢,٥٪ وفقا لبحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وكانت نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت ٢٧,٨٪ ، وفقا لبحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٥ ، وعلى ذلك إرتفعت نسبة الفقر فى مصر بنسبة ٤,٧٪ فى عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٥ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،٢٠١٩) .

ويحاول البحث تناول موضوع إستهداف الفقر فى مصر من خلال التركيز على بعض الأبعاد الرئيسية المتعلقة بالفقر كظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية معقدة ومركبة ومتداخلة ، حيث أن تناول كافة الأبعاد المتداخلة لظاهرة الفقر فى مصر يتطلب العديد من الأبحاث وليس بحث واحد وعلى ذلك سيركز البحث على الأبعاد الرئيسية التالية :

- الإهتمام بتوفير الدعم والتمكين المادى للفقراء من خلال إتاحة وتوفير الدعم المادى للفقراء أينما كانوا فى الجمهورية ، سواء كان ذلك الدعم نقديا أو غير نقدى ، حتى يتحقق للفقراء الشرط الضرورى لتمكينهم الاقتصادى والاجتماعى .
- التحسين المستدام لقدرات الفقراء فى إدرار الدخول من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، حيث أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر هى البيئة القانونية والمؤسسية التى يمكن من خلالها تقديم الدعم النقدى وغير النقدى للفقراء فى مصر وتوفير فرص العمل لهم .

- صياغة إطار مقترح لمجموعة السياسات الرسمية وغير الرسمية لتعظيم المنافع الفردية والاجتماعية من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر ، حتى يتحقق لتلك المشروعات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

مشكلة البحث : تتبلور المشكلة البحثية فى النقاط التالية :

أ. تعتبر مشكلة الفقر من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية التى يعانى منها المجتمع المصرى على المستوى الرسمى وغير الرسمى .

ب. لم تنجح كافة السياسات والبرامج الحكومية لاستهداف الفقر خلال العقود الست الماضية فى تحقيق أهدافها على أرض الواقع ، حتى على مستوى استهداف الفئات المهمشة أو الفقر المدقع ، والدليل على ذلك تضاعف نسبة السكان تحت خط الفقر لإجمالى سكان الجمهورية فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠/١٩٩٩.

ج. لم تنجح البرامج الحكومية الخاصة بدعم ومساندة الفئات الفقيرة على مستوى الجمهورية فى تحقيق الخطط المستهدفه لها ، وخاصة على مستوى دعم وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر منذ عام ١٩٩١ وحتى الأن بواسطة كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية ، خاصة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، والدليل على ذلك :

د. انخفاض عدد الفئات المستفيدة من التمويل الصغير والمتناهى الصغر على مستوى الجمهورية .

هـ. التزايد المستمر لنسب الفقر بشكل عام والفقر المدقع فى محافظات الصعيد مما يدل على عدم الإنتشار والتركز الشديد للتمويل الصغير ومتناهى الصغر فى أماكن معينة وفى مجالات محددة .

و. ظهور فئات جديدة ومتزايدة من الفقراء بإستمرار ، على مستوى المناطق العشوائية أو فى ريف الجمهورية مما يدل على عدم النجاح فى تحقيق الخطط الحكومية لإستهداف الفقر .

ز. إن نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر إرتفعت إلى ٣٢,٥٪ وفقا لبحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وكانت نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت ٢٧,٨٪ وفقا لبحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٥ ، وعلى ذلك إرتفعت نسبة الفقر فى مصر بنسبة ٤,٧٪ فى عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٥ .

ح. يعتبر غياب الإطار المؤسسى والقانونى والإجتماعى ، لإدارة مشكلة الفقر فى مصر على المستوى الرسمى وغير الرسمى ، من أهم الأسباب الرئيسية لعدم النجاح فى إستهداف الفقر على المستوى القومى أو على مستوى المحافظات والأقاليم المختلفة بالجمهورية ، والدليل على ذلك عدم فاعلية السياسات الرسمية وغير الرسمية فى إستهداف الفقراء على مدار العقود الثلاثة الماضية .

فروض البحث : يحاول البحث اختبار الثلاثة فروض التالية :

أ. إستهداف الفقر فى مصر يتطلب إستهداف الأسباب والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لتفاقم ظاهرة الفقر على مستوى محافظات الجمهورية .

ب. تحقق المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نفع إجتماعى وخاص للفقراء من خلال التمكين الاقتصادى المستدام لهم .

ج. ترتبط فعالية السياسات والبرامج الرسمية وغير الرسمية لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بكفاءة وشفافية الأطر المؤسسية والقانونية والاجتماعية المساندة لتلك المشروعات .

أهداف البحث : وفى ضوء الفروض البحثية يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية :

أ. تحليل وتتبع المؤشرات الرئيسية للفقر على مستوى الجمهورية والمعايير الاقتصادية والاجتماعية لتقسيم الفقراء فى مصر .

ب. تناول الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتحقيق التمكين الاقتصادى للفقراء ، مع تحليل التوزيع المكانى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على مستوى الجمهورية.

ج. تقديم إطار مقترح لبرامج المساندة والدعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على المستوى الرسمى وغير الرسمى .

الدراسات السابقة :

دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن : واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٩- ٢٠١٥ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٦): ولقد استهدفت تلك الدراسة هدف رئيسى وهو :

التعرف على الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر للوقوف على وضعها الحالى فى ظل معدلات التنمية الاقتصادية الحالية ، ثم دراسة الأفاق المستقبلية لهذا الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلا فى ظل الظروف التى إنتابت معظم اقتصاديات دول العالم ومنها مصر. ويندرج تحت الهدف الرئيسى السابق بعض الأهداف الفرعية ومنها :

- التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المفهوم ، الأنواع ، المجالات ، المزايا) .
- توضيح مدى الارتباط بين نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- دراسة تجارب الدول الأخرى وإستخلاص النتائج والدروس المستفادة .
- إلقاء الضوء على الوضع الحالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر والمشكلات التى تواجهها

دراسة(يوسف ، ٢٠١٥): عن أليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "نماذج من التجربة المصرية "

ولقد استعرض البحث الأليات المختلفة لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل الرسمى وغير الرسمى ورأس المال المخاطر والتأجير التمويلى والبورصات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والتمويل الإسلامى وبرامج التدريب والتسويق . ولقد توصلت الدراسة لبعض النتائج منها :

- أن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مفهوم نسبى .
- الأثر الاقتصادى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد المحلى أو القومى كبير .
- أن هناك طرق عديدة لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

- كما أوصت الدراسة فى النهاية بالعديد من التوصيات لتفعيل وتشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (توما ،٢٠١٤) عن : دور التمويل متناهى الصغر فى تخفيف حدة الفقر " أهمية التوازن بين كل من الأداء الاجتماعى والاستدامة المالية لمؤسسات التمويل متناهى الصغر " (دراسة تحليلية للحالة المصرية) . وكان من أهداف تلك الدراسة ما يلى:

- مراجعة النظريات والتجارب الدولية التى تناولت دور التمويل متناهى الصغر فى تخفيف حدة الفقر.
- مراجعة برامج التمويل متناهى الصغر فى الحالة المصرية لتقدير حجم الفجوة بين النظريات والتجارب الدولية والتطبيق فى الحالة المصرية ، ومن ثم إكتشاف أثر بعض برامج التمويل متناهى الصغر فى تخفيف حدة الفقر .

ومن أهم توصيات الدراسة : " أهمية الوصول إلى المزيج الأمثل بين الإستدامة المالية والوصول إلى الفقراء فذلك المزيج يحقق عمل مؤسسات التمويل متناهى الصغر ويحقق رسالتها" .

دراسة (عدلى ، ٢٠٠٥) عن : الفقر والسياسات العامة فى مصر :

سعت تلك الدراسة للتعرف على ملامح الجهد البحثى التى قامت به الجماعة الأكاديمية المصرية المعنية بدراسة ظاهرة الفقر منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى وحتى عام ٢٠٠٥ ، وذلك بتصنيف وتحليل نتائج هذا الجهد من بحوث ودراسات ومقالات وغيرها من المصادر ، مما يوفر قاعدة بيانات عملية يسهل الرجوع إليها كلما اقتضت الحاجة .

دراسة : (Hansen.1991), The political Economy of poverty , Equity , Growth , Egypt , Turkey

ويتعرض هذا الكتاب إلى تجربتين فى التعامل مع النمو والفقر والمساواة والعدالة وهما تجربة مصر وتركيا. وتناول الكاتب فى الجزء الخاص بمصر عدة موضوعات أولها النمو وتوزيع الدخل والفقر خلال الفترة من عام ١٩٢٣ – ١٩٨٥ ، وفيه ناقش سجل النمو فى مصر بتتبع مسيرة النمو الاقتصادى متعرضا لقضايا توزيع الدخل والثروة وتكافؤ الفرص والفقر فى الريف والحضر

دراسة .. (Nassar,2001) , Social protection for the poor in Egypt :

وسعت تلك الدراسة إلى تقييم أثر برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (١٩٩١) على الفقر ، فمن أول الأثار السلبية المترتبة على هذه السياسات ارتفاع معدلات البطالة سواء نتيجة تسريح العمال بسبب الخصخصة أو عدم توافر فرص العمل . وقد توصل البحث أن الفقر أكثر إنتشارا فى الريف عن الحضر وبين الأميين والمتعطلين والإناث والشباب . وخلص البحث أن الفقر تزايد مع تبنى الدولة برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى خاصة فيما بين الفقراء فقرا مدقعا ، فضلا عن تدهور أوضاع الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة .

دراسة El laithy,2001) , Evaluating the Social Fund for development (programs..

واستهدفت تلك الدراسة إلى تقييم برامج الصندوق الإجتماعى فى التخفيف من حدة الفقر . وانقسمت الدراسة إلى سبعة أجزاء منها: المقدمة ثم تحديد الفقراء ثم خريطة الفقر ، وبعد ذلك تقديم تعريف واسع للفقر وأخيرا استراتيجية مواجهة الفقر . وقد خلصت الدراسة إلى أن الهدف الأساسى للصندوق الإجتماعى هو مخاطبة الجماعة الهشة الضعيفة فى المجتمع بزيادة وصولهم أو نفاذهم للخدمات الأساسية وتحسين إنتاجيتهم ، وكذلك فرصهم فى الحصول على العمل . فالصندوق الإجتماعى يقدم تمويل لمشروعات لتوليد الدخل وخلق وظائف وغيرها من خلال خمسة برامج أساسية هى :

- برنامج الأشغال العامة
- برنامج تنمية المجتمع .
- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة
- برنامج التشغيل والتدريب .
- برنامج الدعم المؤسسى .

وقد توصل البحث إلى انخفاض نسبة المستفيدين من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وأشارت الدراسة إلى أن نجاح أى إستراتيجية للتخفيف من حدة الفقر مرهون بتبنى سياسة طويلة الأجل تعمل على زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال التعليم والصحة وتنظيم الأسرة وسياسة طويلة الأجل من خلال توفير فرص للمرأة للتكسب وتحسين نفاذ المرأة للموارد سواء كانت معلومات أو قروض ، كما أوصت بضرورة اهتمام برامج الصندوق بالمناطق الأكثر فقرا مثل محافظات الوجه القبلى والإسكندرية والقاهرة .

تقرير (United Nation,2002), Reporting on the Millennium Development Goals at the Country Level ….

ولقد تتبع التقرير تطور حالة الفقر فى مصر ومستوى التقدم الحادث إنطلاقا من خمسة أهداف أساسية وهى:

- إستئصال الفقر المدقع والجوع .
- تحقيق الإستيعاب الكامل فى التعليم الأساسى .
- تعزيز المساواة على أساس النوع وتمكين المرأة .
- الحد من وفيات الأطفال .
- تحسين الصحة الإنجابية وأيضا محاربة الأمراض المستعصية والوبائية وأخيرا ضمان استدامة البيئة .

وتناول التقرير كل بعد من هذه الأبعاد من خلال تقرير حالة أو مدى تقدم ، وتحديد التحديات الرئيسية وفحص مدى مساندة البيئة وأولويات المساعدة التنموية وذلك بناء على أهداف ألفية الأمم المتحدة فى هذا الشأن حتى ٢٠١٥. وقد أشار التقرير إلى وجود فروق بين الريف والحضر فى إنتشار معدلات الفقر وبين المحافظات الحضرية والوجه البحرى والوجه القبلى ، وأيضا الفجوة النوعية ، وفيما يتعلق بالتعليم فمن أهم التحديات التسرب من التعليم ، فرغم إرتفاع نسبة الإستيعاب لكن مازالت هناك مشكلة تسرب ، وفيما يتعلق بالنوع فمازال هناك تمييز ضد المرأة فى المشاركة السياسية والتمثيل وصنع القرار وأيضا فى النفاذ للتعليم .

دراسة : … , Impacts SME s on poverty alleviation in Egypt, (Awni.2001)
ولقد سعت الدراسة إلى:

- تقييم برنامج المشروعات الصغيرة (SEDO) فى الحد من الفقر كأحد مشروعات أو برامج جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر .
- عرض منهجية جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى العمل وتعامله مع المؤسسات والمنظمات المختلفة حكومية وغير حكومية .
- إستعراض الأليات المختلفة للجهاز فى تخصيص التمويل للمشروعات الصغيرة ، مع التركيز على مؤشرات متعددة خاصة بكل محافظة من محافظات الجمهورية مثل مؤشر الفقر والبطالة والأمية وكذا مؤشر التنمية البشرية الخاص بكل محافظة .

تناول التقرير العربى حول الفقر المتعدد الأبعاد (الأسكوا ،٢٠١٧):

- منهجية إختيار الأبعاد والمؤشرات لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمى ، الخاص بالدول العربية ، وذلك بناء على سلسلة المشاورات التى عقدت مع مسئولين فى البلدان العربية ومع خبراء وطنيين ودوليين .
- يتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمى من ثلاثة أبعاد وإثنى عشر مؤشرا :
- بعد التعليم له مؤشران هما ، الإنتظام فى المدارس وسنوات الدراسة .
- البعد الصحى ، وله ثلاثة مؤشرات وهى ، التغذية ووفيات الأطفال والحمل المبكر ، إلى جانب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث .
- بعد مستوى المعيشة وتشمل مؤشراته ، توفر الكهرباء ، والمرافق الصحية الملائمة ، ومياه الشرب المأمونة ووقود الطهى النظيف ، وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب ، وعدم الإكتظاظ ، والحصول على الحد الأدنى من المعلومات ، والقدرة على التنقل ، وتوفر سبل العيش .

هدفت دراسة عن بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة فى علاجها إلى (النمروطى وصيدم ،٢٠١٢) :

- تسليط الضوء على أهمية الدور الذى تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين فى الأراضى الفلسطينية .
- بيان أهمية المشروعات الصغيرة فى إدرار الدخول للفئات الفقيرة .
- صياغة نموذج قياسى يوضح المتغيرات ذات التأثير فى التقليل من نسبة البطالة فى الأراضى الفلسطينية .
- وتوصلت الدراسة أن المشاريع الصناعية والتجارية الصغيرة ، والتى تعمل داخل الأراضى الفلسطينية ، تساهم بشكل كبير فى تقليل نسبة البطالة أكثر من غيرها من المشروعات ، كما قدمت الدراسة مجموعة متكاملة من المقترحات والتوصيات التى من شأنها الإسهام فى مواجهة مشكلة البطالة وإيجاد الحلول العلمية لها .

م. سعت دراسة أخرى عن : النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية إلى (عبدالمنعم وأخرون ،٢٠١٩) :

- إلقاء الضوء على واقع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية .
- تناول الركائز الأساسية للبيئة المواتية لنمو قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية .
- مستويات نفاذ المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمصادر التمويل المختلفة فى الدول العربية.
- أهم السياسات الحكومية فى كل دولة عربية لتعزيز دور قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، وبما يساعد على توضيح أفضل الممارسات فى هذا الصدد .

أهمية البحث : ترجع أهمية البحث للنقاط التالية :

أ. تعتبر مشكلة الفقر من المشاكل الجوهرية التى يعانى منها المجتمع المصرى على المستوى الرسمى وغير الرسمى ومن ثم تعتبر مشكلة الفقر ، بمسبباتها ومتغيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، عائق رئيسى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

ب. تلعب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر دورا إقتصاديا واجتماعيا كبيرا لتحقيق التمكين الاقتصادى للفقراء ، وذلك فى حالة نجاح البرامج والسياسات الحكومية وغير

الحكومية على إستيعاب وجذب عدد كبير من الفئات الفقيرة والمهمشة لقطاع المشروعات المتوسطة و الصغيرة والمتناهية الصغر .

ج. تحاول الدراسة وضع إطار مقترح لأهم البرامج والسياسات الرسمية وغير الرسمية الداعمة والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، على أن يكون هذا الإطار نابع من الواقع المصرى ومن المشاكل الحقيقية التى واجهت وتواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر منذ عام ١٩٩١ وحتى الأن .

منهج البحث ومصادر بياناته :

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائى بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التحليلى من خلال البيانات والمعلومات المتوافرة ، وكذلك الاستنتاج المنطقى لأبعاد المشكلة . وتم الاعتماد على مصادر البيانات من :

- التقارير والمنشورات المختلفة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
- وزارة التجارة و الصناعة . – جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر . - وزارة التخطيط
- معهد التخطيط القومي .
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. - شبكة المعلومات الدولية .

هيكل البحث : سيتم تناول البحث حسب تسلسل المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : الفقر: " المفهوم والمقاييس والمؤشرات "

المبحث الثانى : المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادى للفقراء .

المبحث الثالث : أليات المساندة والدعم للمشروعات الصغيرة لإستهداف الفقراء فى مصر.

خاتمة : تتضمن نتائج وتوصيات البحث .

المبحث الأول

الفقر: " المفهوم والمقاييس والمؤشرات "

تمهيد :

يمثل الفقر عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة فى أى مجتمع ، كما يمثل الفقر فى مصر أحد أهم المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التى تواجه المجتمع المصرى ، سواء على مستوى الحكومة بكافة مؤسساتها أوالمواطنين مهما إختلفت مستويات دخولهم وأماكن تواجدهم فى الجمهورية ، والفقر أى كان مفهومه هو نتاج إختلال إقتصادى هيكلى لأى دولة ، وهذا الاختلال هو عدم التوافق بين عدد السكان وإحتياجاتهم المتزايدة والمستمرة وبين الإمكانيات والموارد الاقتصادية الممكنة على المستوى الفردى والإجتماعى مع عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة ، خاصة على المستوى القومى .

ويشكل الفقر والحرمان تهديدا على الإستقرار السياسى والإجتماعى على المستوى القومى والدولى ، والفقر بصفة عامة والفقر المدقع على وجه الخصوص (القضاء على الفقر والجوع) هو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى القومى والدولى . ولقد شهدت فترة السبعينيات من القرن الماضى تغير ملحوظ فى المفاهيم العامة والخاصة عن طبيعة النشاط الإقتصادى فى كل من الدول الغنية والدول الفقيرة ، حيث كان الإهتمام غير عادى بفكرة المتابعة المستمرة للنمو حيث كان النمو المتواصل (المستدام) هو الهدف الاقتصادى الأساسى للمجتمع . ففى الدول المتقدمة كان الإهتمام الأكبر موجه نحو نوعية الحياة ، هذا الإهتمام كان واضحا فى الإهتمام بالبيئة ، حيث كان هناك مناداة ضد ما يصاحب النمو الصناعى (المادى) من أثار سالبة على البيئة ومن ثم على إمكانية النمو المستدام ، ومن تلك الأثار السلبية :

- تلوث الهواء والمياه .
- إستنفاذ الموارد الطبيعية .

أما الوضع فى الدول الفقيرة ، فإن الإهتمام الرئيسى كان منصبا على النمو فى مواجهة توزيع الدخل . فكما أن التنمية تتطلب ناتج قومى إجمالى مرتفع ومعدل نمو سريع بشكل واضح ، فإن الإهتمام الأساسى للدول الفقيرة ليس زيادة النمو الإقتصادى من خلال زيادة الناتج القومى الإجمالى فقط ولكن أيضا بالتركيز على التوزيع على من سيقوم بهذا النمو وعلى ذلك فإن الأغنياء هم الأكثر حظا فى الحصول على عوائد النمو فإن الفقراء يستمرون فى إتجاههم للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل (توادارو، ٢٠٠٦) .

ومن الأهمية أن نفرق بين الفقر وتوزيع الدخل ، حيث نجد أن الفقر يركز على مستويات الدخول المنخفضة حيث يعرف الأفراد الذين يحصلون على هذه الدخول فى مجتمع ما بأنهم فقراء ، فضلا عن أنه يتم فى هذا الإطار قياس الفقر فى هذا المجتمع وتحديد الأساليب والطرق الفعالة لمكافحته و القضاء عليه ، أما توزيع الدخل فيأخذ فى الإعتبار الإختلافات بين الأفراد فى مجتمع ما فى مجال الدخل وتوزيع الموارد ونموها بالإضافة إلى التعرف على الأساليب والطرق التى تجعل توزيع الدخول والموارد فى هذا المجتمع أكثر كفاءة وعدالة معا وليس مساواة (على ، ٢٠١٩) .

المفاهيم والمؤشرات الأساسية للفقر:

الحضارة هى كل ما ينتجه الإنسان ماديا ومعنويا وفكريا ، وتتقدم الأمم فى كل عصر وعهد بما تملكه ماديا ومعنويا ، وهو ما يتولد عنه المردود والأثر المادى والمعنوى للحضارات المختلفة المتعاقبة على كوكب الأرض بتعاقب السلوك والحياة الإنسانية على مر الأزمنة ، والفقر هو ظاهرة إنسانية عايشتها كافة الحضارات القديمة والمعاصرة ، فالفقر فى كل زمان ومكان هو عائق أمام تقدم الحضارات الإنسانية كما أن إستهداف الفقر والقضاء على مسبباته المختلفة دافع لتقدمها .

وبناء على ذلك يمكن تعريف الفقر الحضارى بأنه فقر مادى متمثل فى عدم إمتلاك القدرات المادية الملموسة للتمكين الإقتصادى والإجتماعى والسياسى على مستوى الفرد والمجتمع وعلى الجانب الأخر يمكن أن يكون الفقر الحضارى هو فقر سلوكى وشعورى وإدراكى ناتج عن عدم إتساق أنماط السلوك البشرى والقيم والأخلاق العامة للمجتمع مع متطلبات النمو والتنمية المستدامة فى كافة المجالات ، وهذا هو الفقر الحضارى المعنوى وهو ما يتولد عنه ويؤثر فيه فى نفس الوقت الفقر الثقافى والفقر العلمى وذلك على إعتبار أن الثقافة جزء من الحضارة ، والعلم ما ينتجه الإنسان فى النواحى الثقافية المتعددة والمتنوعة .

والفقر المادى : هو عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والإحتياجات الأساسية هى الطعام والمسكن والملابس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات .

مكونات خط الفقر (الجهاز الكركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،٢٠١٩) :

أ. المكون الغذائى (طبقا لمفاهيم منظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمى) : هو تكلفة سلة سلع غذائية تنسجم مع السلوك الإستهلاكى للفقراء وتوفر السعرات الحرارية والبروتينات اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعى . وتختلف تكلفة السلع الغذائية بإختلاف المناطق الجغرافية ويمثل خط الفقر الغذائى إلى حد كبير ، تكلفة البقاء على قيد الحياة . وتمثل تلك التكلفة الحد الأدنى الضرورى للقضاء على الجوع وهو ذلك الشعور السيء أو الأليم الناشيء عن القصور فى إمكانية الحصول على الغذاء الكافى والأمن ، بما قد يسفر عن حالات سوء التغذية المزمنة ، والجوع أيضا هو المرادف للقصور المزمن فى إمدادات الغذاء وهو ما يعنى أن الشخص غير قادر على الحصول على ما يكفى من

الغذاء لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية اليومية لمدة عام (النمر وأخرون،٢٠١٦) .

ب. المكون غير الغذائى : يتم تقديره بعد تحديد خط الفقر الغذائى وهو نسبة من الإنفاق الغذائى للأسر التى يساوى إنفاقها الكلى قيمة خط الفقر الغذائى ، هذه الأسر إضطرت إلى التغاطى عن جزء من الإنفاق على الغذاء حتى تتمكن من تغطية نفقات غير غذائية ضرورية ولا تستطيع الإستغناء عنها مثل الإنفاق على المسكن والمواصلات .

وعلى ذلك يكون خط الفقر القومى = المكون الغذائى + المكون غير الغذائى .

ج. نسبة الفقر المدقع : يعرف بنسبة السكان الذين يقل إستهلاكهم الكلى عن خط الفقر الغذائى .

والفقراء هم السكان الذين يقل إستهلاكهم الكلى عن تكلفة مكونات خط الفقر القومى .

ويوضح الجدول التالى رقم (١) تطور بعض مؤشرات الفقر فى مصر :

جـــــــدول رقم (١)

تطور بعض مؤشرات الفقر فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠: ٢٠١٧/٢٠١٨

(سنوات مختارة و نسب مئوية)

المؤشر السنة	نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) لإجمالى سكان الجمهورية %	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع لإجمالى سكان الجمهورية % (٢)
١٩٩٩/٢٠٠٠	١٦,٧	٢,٩
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٩,٦	٣,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢١,٦	٦,١
٢٠١٠/٢٠١١	٢٥,٢	٤,٨
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦,٣	٤,٤
٢٠١٥	٢٧,٨	٥,٣
٢٠١٧/٢٠١٨	٣٢,٥	٦,٢
المتوسط العام	٢٤,٢	٤,٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٧/٢٠١٨ – القاهرة – يونيو ٢٠١٩ –ص ٧٧ – والمتوسط العام حسب بمعرفة الباحث .

ويظهر من الجدول رقم (١) أعلاه ما يلى :

- يظهر العمود رقم (١) تضاعف نسبة السكان تحت خط الفقر لإجمالى سكان الجمهورية فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، وكان المتوسط العام للسبع سنوات التى شملها الجدول ٢٤,٢٪ أى ما يقارب من ربع سكان الجمهورية يقعون تحت خط الفقر على مدار عشرون عاما بل أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر فى تزايد بإستمرار من بداية الفترة لنهاية الفترة التى شملها الجدول أعلاه ، وهو ما يشير لقصور السياسات الحكومية وغير الحكومية لإستهداف الفقر فى مصر خلال الفترة التى شملها الجدول والتى تقارب العشرون عاما .
- وفيما يتعلق بالنسب الواردة بالعمود رقم (٢) فتشير إلى زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع فى نهاية الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨) عن بداية الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠) بأكثر من الضعف وبمتوسط عام بلغ للسبع سنوات ٤,٧٪ .

قيمة خط الفقر :

توضح بيانات الجدول التالى رقم (٢) قيمة خط الفقر للفرد فى السنة بالجنية (بالأسعار الجارية) على مستوى أقاليم الجمهورية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ .

جـــــــــــدول رقم (٢)
قيمة خط الفقر للفرد فى السنة بالجنية (بالأسعار الجارية) على مستوى أقاليم الجمهورية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧(القيم بالجنية المصرى ونسب مئوية)

الأقاليم (١)		خط الفقر المدقع (٢)	خط الفقر الأدنى (٣)	(٤) نسبة ٢ : ٣ %
المحافظات الحضرية		٦٠٦٥,٢	٩٢٨٠,١	٦٥,٣
حضر الوجة البحرى		٥٦٦٧,٦	٨٥٣٦,٩	٦٦,٤
ريف الوجة البحرى		٥٩٠١,٧	٨٦٧٣	٦٨
حضر الوجة القبلى		٥٧٥٢,١	٨٧٢٨,٥	٦٥,٩
ريف الوجة القبلى		٥٨٩٦,٥	٨٨٦٥,٦	٦٦,٥
حضر الحدود		٥٩٢٤,٢	٨٥٦٨,٧	٦٩,١
ريف الحدود		٦٣٠٤,٧	٨٩٧٩,٢	٧٠,٢
إجمالى الجمهورية	سنة	٥٨٨٩,٦	٨٨٢٧	٦٦,٧
	شهر	٤٩٠,٨	٧٣٥,٦	٦٦,٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ – القاهرة – يونيو ٢٠١٩ – ص ص ٧٧ – والنسب بالعمود رقم (٤) حسبت بمعرفة الباحث .

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أعلاه أن نسبة خط الفقر المدقع لخط الفقر الأدنى على مستوى الجمهورية تقارب الثلثين (٦٦,٧٪) سواء سنويا أو شهريا ، كما أن تلك النسبة تزيد فى المحافظات الحدودية ، على مستوى الريف والحضر ، وفى ريف الوجة القبلى وريف الوجة البحرى بالمقارنة مع حضر الوجة البحرى والوجة القبلى ، الأمر الذى يعكس تدنى المستوى المعيشى نسبيا بالمناطق الريفية والحدودية بالجمهورية ، وذلك بالمقارنة بالمناطق الحضرية ، ويمكن تعليل ذلك لتدنى المستويات التعليمية ومحدودية مصادر الحصول على الدخل الثابت بالمناطق الريفية والحدودية بالمقارنة مع المناطق الحضرية على مستوى الجمهورية . ومن الجدير بالذكر أن ٢٥,٢٪ من سكان الجمهورية يقطنون فى ريف الوجة القبلى ، والذى تصل نسبة الفقراء فيه ٥١,٩٪ من الفقراء على مستوى الجمهورية (النمر وأخرون،٢٠١٦).

نسبة الفقراء وفقا للمحافظات عام ٢٠١٧ /٢٠١٨ :

يظهر الجدول التالى رقم (٣) أن نسبة الفقراء تصل لأعلى مستوياتها فى محافظة أسيوط حيث بلغت فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ٦٦,٧٪ مقابل ٦٦٪ فى عام ٢٠١٥ ، تليها محافظة سوهاج بنسبة بلغت ٥٩,٦٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٦٥,٨٪ فى عام ٢٠١٥ ، كما نلاحظ من الجدول رقم (٣) أن ٣١,١٪ من سكان محافظة القاهرة من الفقراء مقابل ١٧,٥٪ عام ٢٠١٥ ، وهو مؤشر يدل على مدى تأثير السياسات الخاصة بتخفيض الدعم المقدم للطاقة والدعم السلعى للطبقات الفقيرة ، بالإضافة لضريبة القيمة المضافة وتعويم سعر صرف الجنية المصرى أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى من تداعيات سلبية على شرائح الدخول المنخفضة والمنعدمة الدخل ووقوع فئة كبيرة من تلك الشرائح ضمن الفئات الفقيرة ، بحسب خط الفقر القومى أو خط الفقر المدقع بعد كل تلك الإجراءات والسياسات المطبقة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨

جـــــــــدول رقم (٣)
نسبة الفقراء وفقا لمحافظات الجمهورية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (نسب مئوية)

مسلسل	المحافظة	نسبة الفقراء %
١	أسيوط	٦٦,٧
٢	سوهاج	٥٩,٦
٣	الأقصر	٥٥,٣
٤	المنيا	٥٤,٧
٥	محافظات الحدود	٥١,٥
٦	البحيرة	٤٧,٧
٧	أسوان	٤٦,٢
٨	قنا	٤١,٢
٩	بنى سويف	٣٤,٤
١٠	الجيزة	٣٤
١١	الإسماعيلية	٣٢,٤
١٢	القاهرة	٣١,١
١٣	الفيوم	٢٦,٤
١٤	المنوفية	٢٦
١٥	الشرقية	٢٤,٣
١٦	الأسكندرية	٢١,٨
١٧	القليوبية	٢٠,١
١٨	السويس	٢٠
١٩	كفرالشيخ	١٧,٣
٢٠	الدقهلية	١٥,٢
٢١	دمياط	١٤,٦
٢٢	الغربية	٩,٤
٢٣	بورسعيد	٧,٦
إجمالى الجمهورية		٣٢,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ – القاهرة – يونيو ٢٠١٩ – ص ٧٩ .

المعايير الإقتصادية والإجتماعية لتقسيم الفقراء فى مصر :

يوجد العديد من المعايير الإقتصادية والإجتماعية لتقسيم والتعرف على من هم الفقراء فى مصر ومن تلك المعايير أو الخصائص الإقتصادية والإجتماعية ما يلى :

توزيع الفقراء وفقا للحالة التعليمية : يوضح الجدول التالى رقم (٤) نسبة الفقراء فى مصر وفقا للحالة التعليمية خلال عامى ٢٠١٥ ، ٢٠١٨/٢٠١٧ :

جـــــــدول رقم (٤)
نسبة الفقراء فى مصر وفقا للحالة التعليمية خلال عامى ٢٠١٥ ، ٢٠١٨/٢٠١٧
(نسب مئوية)

السنة / الحالة التعليمية	٢٠١٥	٢٠١٨/٢٠١٧
أمي	٤٠,١	٣٩,٢
يقرأ ويكتب	٣٢,٩	٣٧,٩
حاصل على شهادة محو أمية	٣٥,٧	٣٣
حاصل على شهادة الإبتدائية	٣٢,٦	٣٨,٣
حاصل على شهادة الإعدادية	٢٧,٥	٣٤,٣
حاصل على شهادة ثانوى عام أو أزهرى	١٦,٥	٢٢,٤
حاصل على شهادة ثانوى فنى	٢١,٧	٢٨,٦
حاصل على شهادة فوق المتوسط	١١,٥	٢٠,١
حاصل على شهادة جامعية	٧,١	١١,٨
حاصل على شهادة أعلى من جامعى	٢,٩	٥,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ – القاهرة – يونيو ٢٠١٩ – ص ٧٩ .

يظهر من الجدول رقم (٤) أعلاه أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمى وبين إرتفاع نسبة الفقر ، فنسبة الفقراء بين الأميين بلغت نسبة ٣٩,٢٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بينما بلغت ٤٠,١ % فى عام ٢٠١٥ ، أما نسبة الفقراء بين من هم حاصلون على شهادة جامعية فى عام ٢٠١٥ ٧,١٪ فى مقابل ١١,٨٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، فمستوى التعليم المنخفض هو أكثر العوامل إرتباطا بمخاطر الفقر فى مصر ، مع ملاحظة أن حاملى المؤهلات التعليمية المختلفة زادت نسب الفقر الخاصة بهم فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة بعام ٢٠١٥ وذلك راجع فى الغالب إلى حالة النشاط الإقتصادى وبعض السياسات الحكومية الإنكماشية خلال تلك الفترة هذا بالإضافة إلى عدم التوافق بين إحتياجات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية .

أ. نسبة الفقراء وفقا لحجم الأسرة :

ووفق هذا المعيار سنقوم بمقارنة نسبية لنسبة الفقراء وفقا لحجم الأسرة فى الأعوام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، ٢٠١٥ ٢٠١٨/٢٠١٧. ويوضح الجدول التالى رقم (٥) نسبة الفقراء وفقا لحجم الأسرة فى مصر خلال الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٢، ٢٠١٥ ، ٢٠١٨/٢٠١٧ :

جـــــــدول رقم (٥)
نسبة الفقراء وفقا لحجم الأسرة فى مصر خلال الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٢، ٢٠١٥ ، ٢٠١٨/٢٠١٧(
نسب مئوية)

السنة / حجم الأسرة	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٨/٢٠١٧
من ١-٣فرد	٧,٤	٥,٦	٧
من ٤-٥فرد	١٨,٨	١٩,٥	٢٥,٩
من ٦-٧فرد	٣٧,٨	٤٣,٧	٤٩,٣
من ٨-٩فرد	٦١,٧	٦٥,٢	٧٣
١٠ فأكثر فرد	٦٧,٢	٧٤,٩	٧٥,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ – القاهرة – يونيو ٢٠١٩ – ص ٨٠ .

ويتضح من الجدول رقم (٥) أعلاه أن ٧٪ فقط من الأفراد الذين يعيشون فى أسر أقل من ٤أفراد عام ٢٠١٨/٢٠١٧ من الفقراء مقابل ٥,٦٪ فى عام ٢,١٥ و ٧,٤٪ فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وعلى الجانب الأخر تزيد نسبة الفقراء فى شريحة الأسر التى يتراوح عددها من ٦- ٧ فرد إلى ٤٩,٣٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ فى مقابل ٤٣,٧٪ لعام ٢٠١٥ و ٣٧,٨٪ فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ . ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضا أن ٧٥,٨٪ من الأفراد الذين يعيشون فى أسر بها ١٠ أفراد فأكثر هم من الفقراء لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ ونسبة ٧٤,٩٪ لعام ٢٠١٥ و ٦٧,٢٪ لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ . وبناء على ذلك هناك علاقة طردية بين تزايد عدد أفراد الأسرة وتزايد نسبة الفقر ، كما يلاحظ أن غالبية الأسر المصرية تدخل فى شريحة الأسر ذات الحجم من ٦- ٧ فرد و ٨-٩ فرد والتى تزايد فيهما نسب الفقر فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة بعامى ٢٠١٥ و ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وهو من الأسباب الرئيسية التى أدت لتزايد نسبة الفقر فى مصر إلى ٣٢,٦٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٢٧,٨٪ فى عام ٢٠١٥ و ٢٦,٣٪ فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ و ٢٥,٢٪ فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ .

ب. ج. نسبة الفقراء وفقا لأقاليم الجمهورية :

يوضح الجدول التالى رقم (٦) نسبة الفقراء فى مصر وفق أماكن وجودهم بأقاليم الجمهورية المختلفة خلال الفترة من عام ٢٠١١/٢٠١٠ : ٢٠١٨/٢٠١٧ :

جـــــــــدول رقم (٦)

نسبة الفقراء فى مصر وفق أماكن وجودهم بأقاليم الجمهورية المختلفة خلال الفترة من عام ٢٠١١/٢٠١٠ : ٢٠١٨/٢٠١٧ (نسب مئوية)

السنة / المكان	٢٠١١/٢٠١٠ (١) %	٢٠١٣/٢٠١٢ (٢) %	٢٠١٥ (٣) %	٢٠١٨/٢٠١٧ (٤) %	(٥) نسبة ٤: ٣ %
المحافظات الحضرية	٩,٦	١٥,٧	١٥,١	٢٦,٧	١٧٦,٨
حضر الوجه البحرى	١٠,٣	١١,٧	٩,٧	١٤,٣	١٤٧,٤
ريف الوجه البحرى	١٧	١٧,٤	١٩,٧	٢٧,٣	١٣٨,٥
حضر الوجه القبلى	٢٩,٥	٢٦,٧	٢٧,٤	٣٠	١٠٩,٤
ريف الوجه القبلى	٥١,٤	٤٩,٤	٥٦,٧	٥١,٩	٩١,٥
إجمالى الجمهورية	٢٥,٢	٢٦,٣	٢٧,٨	٣٢,٥	١١٦,٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ – القاهرة – يونيو ٢٠١٩ – ص ٧٨- والنسب الواردة بالعمود رقم (٥) حسبت بمعرفة الباحث

وباستقراء النسب الواردة بالجدول أعلاه يمكن توضيح ما يلى :

- هناك اتجاه صعودى فى نسب الفقر على معظم أقاليم الجمهورية وعلى مستوى إجمالى الجمهورية خلال الفترة من عام ٢٠١١/٢٠١٠: ٢٠١٨/٢٠١٧ .
- أن نسبة الفقر فى ريف الوجه القبلى تكاد تصل لثلاث أمثال تلك النسبة فى ريف الوجه البحرى ، عدا عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وصلت لما يقارب ضعف تلك النسبة ، كما أن نسبة الفقر فى حضر الوجه القبلى تصل لما يتراوح بين ضعف وثلاث أمثال تلك النسبة فى حضر الوجه البحرى ، وذلك مؤشر لتركز الفقراء فى المناطق الريفية بالجمهورية

وخاصة ريف الوجه القبلى ، كما أنه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ تأثرت كافة فئات الفقراء فى ريف الوجه القبلى أو ريف الوجه البحرى بالأثار السلبية للسياسات الحكومية الإنكماشية ، وفقا لما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولى فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ٢٠١٦ ، المنفذه خلال الفترة من عام ٢٠١٥: ٢٠١٨ ، وكان من أهمها تطبيق ضريبة القيمة المضافة وسياسة خفض الدعم المقدم للطاقة وتحرير أسعار الكهرباء ومياه الشرب خاصة للاستخدام المنزلى ، هذا بالإضافة لتعويم سعر صرف الجنية المصرى أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى ، مما أثر سلبيا على مستويات الدخول الحقيقية لأرباب الدخول الثابتة مما قلل من قدرتهم على توفير حاجاتهم الأساسية ، هذا بالإضافة لإرتفاع نفقات التعليم بكافة مراحله ونفقات النقل والمواصلات مما أثر على القدرات التمكينية للمواطنين فى الحفاظ على نفس مستويات المعيشة .

- أما على مستوى المقارنة النسبية بين عامى ٢٠١٨/٢٠١٧ وعام ٢٠١٥ حسب نسب الفقر على مستوى أقاليم الجمهورية وعلى المستوى الإجمالى للجمهورية ، كما نلاحظ ذلك من النسب الواردة بالعمود رقم (٥) فى الجدول أعلاه ، فنلاحظ عليها ما يلى :
  - بلغت تلك النسب على مستوى المحافظات الحضرية ١٧٦٪
  - كما بلغت ١٤٧,٤٪ على مستوى حضر الوجه البحرى .
  - ١٣٨,٥٪ على مستوى ريف الوجه البحرى .
  - ١٠٩,٤٪ على مستوى حضر الوجه القبلى .
  - ٩١,٥٪ على مستوى ريف الوجه القبلى .
  - ١١٦,٩٪ على مستوى إجمالى الجمهورية

ويشير ذلك إلى التأثير السلبى للسياسات الحكومية المطبقه خلال الفترة من عام ٢٠١٥: ٢٠١٨ على أصحاب الدخول الثابتة وعلى مستويات البطالة والتضخم ، من خلال التأثير السلبى على مستويات الدخول الحقيقية مما دفع غالبية أصحاب الحرف وأصحاب الدخول الثابتة للعمل فى أكثر من وظيفة سواء رسمية أو غير رسمية للمحافظة على نفس القدر من الدخل الممكن لتلبية الإحتياجاته الأساسية . مما أثر سلبا على فئات كثيرة من الشعب المصرى ودفع فئة كبيرة منهم من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة محدودة أو معدومة الدخل ، خاصة تلك الفئات القادرة والراغبة فى العمل ولم تجده (البطالة الإجبارية) أو من وقع منهم فى البطالة الموسمية أو الإحتكاكية نتيجة لموسمية بعض الأنشطة أو التحول من نشاط إنتاجى لنشاط إنتاجى أخر .

د. توزيع الفقراء وفقا لقطاعات العمل التى يعمل بها الفقراء وغير الفقراء :

ووفق هذا المعيار سنتناول نسبة الفقراء المشتغلين وفقا لقطاع العمل ، كما يظهر ذلك الجدول التالى رقم (٧) خلال الأعوام ٢٠١٢/ ٢٠١٣و ٢٠١٥ و ٢٠١٨/٢٠١٧ .

كما يتناول الجدول التالى رقم (٨) توزيع الفقراء وغير الفقراء المشتغلين وفقا لقطاع العمل عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

ويوضح الجدول التالى رقم (٩) توزيع الفقراء وغير الفقراء المشتغلين وفقا لمدى الإستقرار فى العمل خلال عامى ٢٠١٥و ٢٠١٨/٢٠١٧ .

جـــــــــدول رقم (٧)
نسبة الفقراء المشتغلين وفقا لقطاع العمل خلال سنوات مختارة (نسب مئوية)

السنة قطاع العمل	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٨/٢٠١٧
قطاع خاص (خارج المنشأت)	٣٦	٤٢,٢	٤٣,١
قطاع خاص (داخل المنشأت)	٢١	٢٣,٦	٢٨,٥
قطاع حكومى وعام وأعمال عام	١٣	١٢,٨	١٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ – القاهرة – يونيو ٢٠١٩ – ص ٨٠.

- ويوضح الجدول رقم (٧) أعلاه أن نسبة الفقراء لكافة قطاعات العمل فى تزايد مستمر خلال الفترة من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، إلا أن تلك النسب متزايدة بصورة واضحة خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة مع عامى ٢٠١٥ و ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ويرجع ذلك فى المقام الأول للسياسات والإجراءات الحكومية المطبقة خلال الفترة التى تلت تطبيق برنامج الإصلاح الاصلاح الاقتصادى ٢٠١٦ السالف الإشارة لها وتأثيرها المباشر والكبير على أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة .
- هناك علاقة إرتباط واضحة (طردية) بين العمل فى الحكومة أو القطاع العام والأعمال العام وبين مستوى الرفاة ، حيث تشير النسب الواردة بالجدول رقم (٧) أعلاه أن ٤٣,١٪ من العاملين خارج المنشأت الخاصة من الفقراء فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٤٢,٢ % فى عام ٢٠١٥ ، بينما تقل نسبة الفقراء بين العاملين فى القطاع الحكومى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ١٩٪ مقابل ١٣٪ عام ٢٠١٥ ، ويمكن تفسير ذلك أن العمل الحكومى أو الرسمى يتيح للقائم به دخل ثابت عن عدد ساعات فى الغالب لايتعدى ٦ ساعات عمل ، ويمكن أن تصل فعليا لثلث ساعة أو نصف ساعة عمل فعلية ، مما يسمح لشاغل الوظيفة العامة أو الرسمية فرصة لتحسين دخله بعد أوقات العمل الرسمية .
- توضح النسب الواردة بالجدول التالى رقم (٨) توزيع الفقراء وغير الفقراء المشتغلين وفقا لقطاع العمل (خاص أو حكومى / عام وقطاع أعمال عام) عام ٢٠١٨/٢٠١٧، ويظهر منها ما يلى :
- ٤٤,٨ % من إجمالى الفقراء المشتغلين يعملون خارج المنشأت فى القطاع الخاص مقارنة بـــ ٢٦,٥٪ فقط من غير الفقراء .
- ١٥٪ فقط من الفقراء يعملون بالقطاع الحكومى /عام وأعمال عام بينما تزيد تلك النسبة إلى ٢٨,٥٪ من غير الفقراء .

جـــــــــدول رقم (٨)
توزيع الفقراء وغير الفقراء المشتغلين وفقا لقطاع العمل (خاص أو حكومى / عام وأعمال عام)
عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (نسب مئوية)

البيان قطاع العمل	فقراء	غير فقراء
قطاع خاص داخل المنشأت	٤٠,٢	٤٥
قطاع خاص خارج المنشأت	٤٤,٨	٢٦,٥
قطاع حكومى/عام وأعمال عام	١٥	٢٨,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ – القاهرة – يونيو ٢٠١٩ – ص ٨٠.

- يظهر الجدول التالى رقم (٩) توزيع الفقراء وغير الفقراء وفقا لمدى الاستقرار فى العمل خلال عامى ٢٠١٥ و ٢٠١٨/٢٠١٧ ما يلى :
- توجد علاقة إرتباط (عكسية) بين الإستقرار فى العمل وحالة الفقر حيث أن ٣٧,٦٪ من الفقراء المشتغلين يعملون عمل غير دائم بينما تقل تلك النسبة إلى ٢٠,٦٪ فقط من غير الفقراء عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وحوالى ٨٠,٥٪ من غير الفقراء المشتغلين يعملون عمل دائم عام ٢٠١٥ بينما انخفضت النسبة إلى ٦٢,٤٪ من بين الفقراء عام ٢٠١٨/٢٠١٧ .

جـــــــدول رقم (٩)

توزيع الفقراء وغير الفقراء المشتغلين وفقا لمدى الاستقرار فى العمل خلال عامى ٢٠١٥ و ٢٠١٨/٢٠١٧

(نسب مئوية)

السنة والبيان	٢٠١٥		٢٠١٨/٢٠١٧	
حالة العمل	غير فقراء	فقراء	غير فقراء	فقراء
غير دائم	١٩,٥	٣٥,٦	٢٠,٦	٣٧,٦
دائم	٨٠,٥	٦٤,٤	٧٩,٤	٦٢,٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ – القاهرة – يونيو ٢٠١٩ – ص ٨٠.

المبحث الثانى

المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادى للفقراء

تمهيد :

توجد علاقة تبادلية بين الاقتصاد غير الرسمى والمشروعات الصغيرة فى مصر ، فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هى مشروعات إنتاجية كثيفة الإستخدام لعنصر العمل ، هذا بالإضافة أنها فى حالات كثيرة تكون مشروعات حرفية وعائلية ، مما يعظم من المنافع الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة فى تحقيق التمكين الاقتصادى لكثير من الأسر المصرية فى الريف والحضر ، ومن ثم يعتبر دعم المشروعات الصغيرة بالأساليب والأليات المناسبة أحد أهم الأليات الاقتصادية لإستهداف الفقر وتحقيق التمكين لقطاع كبير من الفقراء على مستوى الجمهورية . وتنشأ العلاقة بين المشروعات الصغيرة والاقتصاد غير الرسمى من أن غالبية أنشطة المشروعات الصغيرة هى أنشطة غير رسمية ولا تدخل الدخول التى تحصل عليها فى الناتج المحلى الإجمالى الرسمى ، وفى أغلب الأحيان لا تتبع المشروعات الصغيرة فى أساليب عملها وإنتاجها وإدارتها للقوانين واللوائح الرسمية المنظمة للعمل الرسمى العام أو الخاص أو التعاونى .

وتتركز المشروعات الصغيرة فى ريف الجمهورية والمناطق العشوائية بالمدن الكبيرة ، ومن ثم فهى متمركزة فى أماكن توطن الفئات الفقيرة والمهمشة ، كما أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والحرفية هم عوائل لأسر كبيرة الحجم ، ومن ثم فإن استهداف تلك المشروعات بالدعم المادى والفنى والتسويقى وكافة أنواع الدعم الأخرى ، هو ألية فعالة لإستهداف فئات كثيرة من الفقراء منتشرين فى حيز مكانى واسع على مستوى الجمهورية ، بشرط أن يكون ذلك الدعم مستمر طالما أنه يعزز الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لمنتجات تلك المشروعات ، مما

يعظم من المنافع العامة والخاصة لتلك المشروعات . وتساهم المشروعات الصغيرة فى تحقيق أثار خارجية موجبة نذكر منها :

- المساهمة فى رفع معدلات التوظف والتدريب .
- العمل على تطبيق التكنولوجيا المحلية وتطويرها .
- المساهمة فى إنتاج السلع والخدمات محليا بما يوفر النقد الأجنبى .
- تساهم المشروعات الصغيرة المسجلة أو الرسمية فى دفع الضرائب والتأمينات المختلفة مما يزيد من الدخل المحلى .
- يعزز وجود المشروعات الصغيرة من إمكانية تحقيق التكامل الرأسى والأفقى فى العمليات الانتاجية وحسب كل قطاع إنتاجى .
- تعمل المشروعات الصغيرة على سرعة إدرار الدخول .
- وعلي الجانب الأخر ينتج عن المشروعات الصغيرة أثار خارجية سالبة منها مايلى :
- المشروعات الصغيرة هى البيئة الاقتصادية الحاضنة لأنشطة الاقتصاد غير الرسمى .
- بعض أنشطة المشروعات الصغيرة أنشطة ملوثة للبيئة خاصة المتوطنة داخل المدن الكبرى المكتظة بالسكان .
- تهرب بعض أنشطة المشروعات الصغيرة من دفع الضرائب أو التسجيل ومسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة مما يزيد من حالات التهرب الضريبى ، خاصة فى ظل غياب الرقابة الحكومية لأنشطة المشروعات الصغيرة .

١. أهمية المشروعات الصغيرة لإستهداف الفقراء :

خاضت العديد من الدول النامية تجارب ناجحة فى دعم الفقراء والفئات الأكثر فقرا ، من خلال دعمها للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، ومن تلك التجارب الرائدة تجارب كل من الصين والهند وغالبية دول جنوب شرق أسيا ، وكان للمشروعات الصغيرة دور كبير فى دعم الصناعات الوطنية وتحقيق التمكين الاقتصادى للفئات الفقيرة فى غالبية دول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى أن مصانع سيارات فولسفاجن ومرسيدس الألمانيتان كونتا وطورتا روابط أمامية وخلفية مع بعض المشروعات الصغيرة فى المحيط المكانى لمصانعهما ووحداتهما الإنتاجية فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

وتمثل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من ٥٢٪ من إجمالى المنشآت الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى ، وتقوم بتشغيل ما يزيد على ٥٢٪ من العمالة (دليل بيت الحكمة لصانع القرار، ٢٠١٢) . ويقدر عدد المستفيدين من التمويل متناهى الصغر حوالى ١,٢ مليون عميل ، كما يقدر حجم الطلب للمواطنين الأقل دخلا على التمويل متناهى الصغر وغيره من الخدمات والمنتجات المالية بحوالى ٢١ مليون مواطن ، فى حين يغطى العرض الحالى حوالى ٥,٧٪ من إجمالى الطلب (وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، ٢٠٠٩) .

وتعمل حوالى ٦٠٪ من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر فى مجال التجارة ، سواء تجارة الجملة أو التجزئة ، وذلك فى عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٦٤,٧٪ فى عام ٢٠٠٣ ، بينما جاء النشاط الصناعى فى مرتبة أقل لم تتعدى ١٠,٣٪ من إجمالى هذه المشروعات . وبلغ حجم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر ٣,٠٤ مليون مشروع فى أواخر عام ٢٠١١ وتستوعب ما يقرب من ٧,٩ مليون عامل (أخبار المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى،٢٠١٣) . والجدول التالى رقم (١٠) يوضح بعض المجالات الرئيسية لأنشطة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر :

جـــــــــــــدول رقم (١٠)
المجالات الرئيسية لأنشطة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر

م	المجالات	الأنشطة
١	الصناعة : إنتاج السلع تامة الصنع . صناعات مغذية ومكملة لصناعات أخرى (الأجزاء والمكونات)	ملابس ، أثاث ، منتجات جلدية ، سجاد ونجف ، قطع غيار كالسيور ، الصواميل ، المواتير ، الإطارات ، الأسلاك ، والدوائر الكهربائية ، والمسامير .
٢	التجارة : تجارة الجملة . تجارة التجزئة .	وكيل ، سمسار ، متجر بيع بسعر الجملة ، سوبر ماركت ، متجر متخصص والإنترنت .
٣	التصدير والإستيراد	محاصيل زراعية ، ألات ومعدات ، كمبيوتر أو ملحقاته وسلع أخرى .
٤	الزراعة	إستصلاح الأراضى ، مزارع حيوانية ، مزارع سمكية .
٥	الخدمات	محطة وقود ، إصلاح وصيانة السيارات أو أى أجهزة كهربائية ، سينما ، مكوجى ، المدارس الخاصة والعيادات والصيدليات الخاصة .
٦	مشروعات لا تهدف إلى الربح	أعمال الجمعيات الخيرية ، المستوصفات وأعمال الأسر

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٥) – مرجع رقم ٨٠-٢٣٤٢٤-٢٠١٦- القاهرة – أغسطس ٢٠١٦ – ص ٢٠ .

وتتجلى العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بإستهداف الفقراء فى مصر من خلال أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر هى المصدر الرئيسى للفقراء للحصول على الدخول وممارسة المهن والحرف المختلفة بها ، فالمشروعات الصغيرة ذات أهمية إقتصادية كبيرة للفقراء للأسباب التالية:

أ. إنخفاض المستوى التعليمى للفئات الفقيرة فى ريف وحضر الجمهورية ، وخاصة فى المناطق العشوائية مما يجعل مصدر حصولهم على الدخول هو عملهم فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، سواء كان نشاط تلك المشروعات الصغيرة رسمى أو غير رسمى مشروع أوغير مشروع .

ب. إرتفاع نسبة البطالة ، خاصة البطالة بين المتعلمين ، مما دفع الكثير من خريجوا المؤسسات التعليمية المختلفة يمارسوا أو يحاولوا ممارسة أنشطتهم الاقتصادية من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

ت. تطبيق سياسات برنامج الاصلاح الاقتصادى ، سواء سياسات التثبيت الاقتصادى أوسياسات التكيف الهيكلى فى عام ١٩٩١ وعام ٢٠١٦ ، مما كان له بالغ الأثر الاقتصادى والاجتماعى على فئة كبيرة من العاملين بالدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام وذلك بسبب سياسة الخصخصة ومن ثم المعاش المبكر لفئة كبيرة منهم هذا بالإضافة لإنخفاض فرص العمل الحقيقية المتاحة سنويا ، مما دعى لتفعيل الدور المؤسسى الحكومى والمتمثل فى برامج جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دعم المشروعات الصغيرة فى ريف وحضر الجمهورية من خلال حاضنات الأعمال وبرامجه التمويلية المختلفة

ث. انخفاض الدخول الحقيقية لموظفى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ، مما دفع الكثيرين منهم فى محاولة لتحسين دخولهم ومستوياتهم المعيشية ، لإنشاء أو العمل فى بعض أنشطة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بعد أوقات العمل الرسمية .

ج. إرتفاع نسبة الإعالة بين الفئات الفقيرة فى ريف وحضر الجمهورية ، مما دفع الكثيرين من الفئات الفقيرة وبصورة رسمية أو غير رسمية للعمل فى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

ح. التخفيض التدريجى للدعم الحكومى للسلع الإستراتيجية وللكهرباء ومصادر الطاقة المختلفة ، حتى أنه وصل فى عام ٢٠١٦ للرفع شبه الكامل لدعم الطاقة ، مما تسبب فى إرتفاع معدلات التضخم السنوية خاصة لسلة السلع الرئيسية للفقراء ، مما دفع الكثير من الطبقة المتوسطة وموظفى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ، بالإضافة لشباب الخريجين لإمتهان أكثر من مهنة أو وظيفة للحصول على الحاجات الأساسية لهم ، وذلك من خلال العمل فى الأنشطة المختلفة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

خ. تعويم سعر صرف الجنية المصرى أمام العملات الأجنبية ، خاصة الدولار الأمريكى فى عام ٢٠١٦ مما عجل بوتيرة تضخم النفقة وتضخم الطلب ، مما أثر سلبا على مستويات معيشة الطبقات الفقيرة وهو ما دفع كل رب أسرة للعمل فى أكثر من مهنة حتى يستطيع المحافظة على نفس المستوى من الإشباع له ولأسرته على ماكان عليه قبل تعويم الجنية المصرى ، ومن هنا يتجه أغلب طالبى الوظائف للتوظف والعمل فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

د. تصنف وحدات المشروعات الصغيرة فى ثلاثة فئات وهى (مجلس الشورى ،٢٠٠٣) :

- أنشطة كسب القوت أو العمل لحساب النفس : وهى أنشطة يقوم بها أكثر الناس فقرا ليحصلوا علي أقواتهم فى غياب الحماية بمظلة الضمان الاجتماعى ، ومعظم هؤلاء الناس يفتقرون إلى المهارات الأساسية والخبرة والموارد المالية وإمكانية الوصول للأسواق ....الخ . وأغلب تلك الأنشطة غير رسمية وغير مرخص بها قانونا كعمل تجارى .
- المشروعات الحرفية أو الحرفيين : تعرف الحرفة اليدوية بأنها تلك التى لا تشمل إلا على الحرفى أو المالك نفسه ونادرا ما يزيد عدد العاملين فى هذه المنشأت عن ١٠ عمال يقومون عادة بأنشطة حرفية وتشمل هذه الفئة الصناعات المنزلية التى تدر دخلا دون أن يكون لها مقر معين ومعظم أصحابها من النساء ولا يمتلك الحرفيون أصولا ثابتة لأنهم يعملون بأدوات بسيطة بدلا من الماكينات ، ويلاحظ أن عدد هؤلاء الحرفيون كبير جدا فى الدول النامية وبعضهم يسجل أنشطته ولكن الغالبية غير مسجلة .
- المنشأت الصغيرة : هى تلك الأنشطة الخاصة الفردية أو العائلية التى تستهدف الربح الفردى أو الاجتماعى وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل ، وذلك من خلال إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات وتعتمد على العمالة الماهرة وغير الماهرة المتوفرة محليا وتستخدم التكنولوجيا والخامات المتاحة محليا . وتحتاج تلك المشروعات إلى دعم ومعونة مجتمعية فى المجالات الإدارية والتمويلية والفنية التى لا تمتلكها مثل التسويق والمحاسبة والتكاليف والجودة والتمويل والإنتاجية والتدريب والتكنولوجيا والمعلوماتية والإستشارات القانونية والبحوث والتطوير .

وبناء على ذلك نجدأن منشأت المشروعات الصغيرة هى فى الغالب إما وحدات مداره بواسطة الفقراء أنفسهم أو أنها تستوعب عدد كبيرا من العاملين فيها من الفقراء .

ذ. تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من ٩٠٪ من هيكل قطاع الصناعة فى مصر وتوفر أكثر من ٧٥٪ من فرص العمل ، وذلك من خلال تأثيرها فى المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومى الإجمالى والادخار والاستثمار . وتعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى العديد من الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية

والخدمية ، هذا بالإضافة للمجالات الثقافية والاجتماعية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٦) .

ر. تعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر البيئة المؤسسية المواتية والمرجعية القانونية والإجرائية للحصول على التمويل متناهى الصغر ، خاصة للفقراء فى الريف والمناطق العشوائية والمرأة المعيلة من خلال البرامج الحكومية الحالية لتحقيق الشمول المالى (برنامج تمويل المناطق الريفية بمصر" (٢٠١٥-٢٠٢٠) . فالشمول المالى يعرف بأنه (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ٢٠١٩) :

" إمكانية وصول الأفراد ، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات ، إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية ، يتم توفيرها بطريقة مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمى الخدمات المالية فى بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبتكلفة معقولة " . ويأتى الشمول المالى على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظرا لدوره الكبير فى دعم النمو الاقتصادى ، وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل ، وتوفير فرص العمل ، وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادى . إضافة لما سبق يساعد الشمول المالى على تحقيق تسعة من الأهداف السبعة عشرة التى أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ على رأسها خفض الفقر ومكافحة الجوع ، وخلق المزيد من فرص العمل .

والجدول التالى رقم (١١) يوضح أمثلة لتعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وفق بعض المعايير الاقتصادية (عدد العمالة وحجم المبيعات وغيرها) فى بعض دول العالم

جـــــــــــدول رقم (١١)

أمثلة لتعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وفق بعض المعايير الاقتصادية (عدد العمالة وحجم المبيعات) فى بعض دول العالم

الدولة	عدد العمالة	حجم المبيعات
الولايات المتحدة: **مشروعات صغيرة**	**أقل من ٥٠٠ عامل**	**مبيعات أقل من ٥ مليون دولار سنويا .**
الاتحاد الأوروبي : **مشروعات متناهية الصغر .** **مشروعات صغيرة .** **مشروعات متوسطة**	**أقل من ١٠ عمال .** **أقل من ٥٠ عامل .** **من ٥٠ : ٢٥٠ عامل.**	**المشروعات الصغيرة (مبيعات أقل من ٧ مليون يورو سنويا أو ٥ مليون يورو حجم الأصول) .** **المشروعات المتوسطة (مبيعات أقل من ٤٠ مليون يورو سنويا أو ٢٧ مليون يورو حجم الأصول) .**
تركيا : **مشروعات متناهية الصغر .** **مشروعات صغيرة .** **مشروعات متوسطة**	**أقل من ١٠ عمال .** **من ١٠ : ٤٩ عامل.** **من ٥٠ : ١٩٩ عامل**	**لا يوجد .**
تايلاند : **مشروعات صغيرة .** **مشروعات متوسطة**	**من ١٥ : ٥٠ عامل .** **من ٥١ : ٢٠٠ عامل**	**المشروعات الصغيرة (أقل من ٥٠ مليون باهت حجم الأصول) .** **المشروعات المتوسطة (أقل من ٢٠٠ مليون باهت حجم الأصول).**

المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى – المنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤– المجلد السابع والخمسون – القاهرة – ص ٧٥ .

وعلى مستوى مصر عرف القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ (قانون تنمية المنشأت الصغيرة) المنشأة الصغيرة - في تطبيق أحكام هذا القانون- بأنها : كل شركة أو منشأة فردية

تمارس نشاطا اقتصاديا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية ولا يجاوز مليون جنية ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا . وعلي الجانب الأخر عرف القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المنشأة متناهية الصغر – في تطبيق أحكام هذا القانون – بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا إقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية(القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤) .

٣. المصادر المختلفة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر :

يمثل توفير مصادر التمويل المختلفة والمتعددة والمستمرة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر هو الشرط الضرورى لنجاح تلك المشروعات ولكنه ليس الشرط الكافى لذلك النجاح ، وذلك نظرا للفجوة التمويلية التى تعانى منها غالبية الدول النامية ومن بينها مصر ، سواء على المستوى القومى أو على مستوى الأفراد وسواء كانت تلك الفجوة داخلية أو خارجية وعلى ذلك يعتبر دعم وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى بؤرة الاهتمام الرسمى وغير الرسمى لإستهداف الفئات الفقيرة ، من خلال توفير التمويل لتلك المشروعات ، ولكنه ليس الشرط الكافى ، حيث يتطلب النمو المستدام لتلك المشروعات فى بيئة الأعمال الخاصة بها توفير العديد من البرامج والأليات الداعمة لها فى المجال الفنى والإدارى والتسويقى والاستثمارى وغيرها من الأنشطة المكملة والداعمة للنشاط التمويلى والذى يعتبر النواة الرئيسية والدفعة القوية لتلك المشروعات للتواجد المستمر فى بيئة الأعمال الخاصة بها . وتتعدد المصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة ، ويمكن تقسيم مصادرتمويل المشروعات الصغيرة وفق العديد من المعايير منها مايلى :

أولا : وفقا لنوعية التمويل : يمكن تقسيم مصادر التمويل حسب الأنواع التالية (دوابه ،٢٠٠٦):

أ. التمويل الرسمى : من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك وشركات التأمين وصناديق التوفير والإدخار وأسواق رأس المال .

ب. التمويل غير الرسمى : من خلال الإعتماد على التمويل الذاتى لصاحب المشروع أو الإقتراض من الأهل والأصدقاء ووكلاء المبيعات وجمعيات الإدخار والإئتمان ، وغالبا ما يشكل التمويل غير الرسمى نسبة كبيرة من هيكل التمويل لتلك المشروعات .

ت. التمويل شبه الرسمى : وذلك من خلال الإعتماد فى توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية عن طريق أساليب غير رسمية وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المؤسسات المالية التعاونية وصناديق التنمية المحلية .

ثانيا: رأس المال المخاطر :

قامت الدول المتقدمة والعديد من الأسواق الناشئة فى محاولة منها لتعزيز القدرة التنافسية لمشروعاتها الصغيرة والمتوسطة بتشجيع رأس المال المخاطر ، ويعنى رأس المال المخاطر توفير رأس مال يشارك فى الملكية لتأسيس المنشأت وتطويرها ، ويتم تجميع رأس المال المخاطر عادة من المستثمرين فى شكل صندوق يستخدم لتمويل الاستثمارات فى الأعمال الخاصة من خلال المشاركة فى الملكية (تكون عادة نسبة ٢٠٪ - ٤٠٪ فى ملكية رأس المال) ويتم تقديم هذه الخدمة عادة من خلال شركات رأس المال المخاطر والبنوك والممولين الأفراد (يوسف ، ٢٠١٥) ، إلا أن تلك المصادر للتمويل غير مفعله بمصر .

ثالثا :التأجير التمويلى :

يعد التأجير التمويلى وسيلة مبتكرة لكى تحصل المنشأت الصغيرة والمتوسطة على رأس مال متوسط الأجل والتأجير التمويلى عبارة عن عقد يسمح بموجبه للمشروع الصغير باستخدام أحد الأصول الرأسمالية مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر ، والذى يحتفظ بملكية الأصل ، ولأن

شركة التأجير التمويلى تحتفظ بملكية الأصل فتعتبر حينئذ دفعات التأجير تكاليف تشغيل أكثر منها رسوم تمويل ، وفى نهاية مدة التأجير (٣-٥ سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ معين . وهناك شكل أخر من أشكال التأجير (الشراء الإيجارى) حيث يسدد المستأجر دفعة مبدئية مرتفعة (عادة ما تكون حوالى ٣٠٪ من سعر الشراء) ثم يتم نقل الملكية له تلقائيا عند سداد القسط الأخير ، ويسمح التأجير للمشروع الصغير بالإستفادة من التحول التكنولوجى بالإضافة للتمويل متوسط الأجل ، وبذلك فإن التأجير التمويلى يقدم بديلا جديدا فى الاقتصاديات النامية ومنها مصر ، والتى تعانى من عجز متمثل فى فجوة الموارد المحلية و الخارجية (الأسرج ، ٢٠٠٦) .

رابعا : البورصات الخاصة بالمشروعات الصغيرة :

قد ترغب الجهات التى توفر رأس المال من خلال المشاركة فى الملكية تصفية إستثماراتها كى تعيد إستثمارها فى مجموعة جديدة من المنشأت الصغيرة القابلة للنمو ، وفى هذه المرحلة يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناضجة عن طريق التخلى عن وضعها كملكية عامة للملكية الخاصة ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها فى البورصة أو من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور .وقد قامت العديد من الدول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بتصميم بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة تلافيا للمعوقات التى قد تثنى المنشآت الصغيرة عن القيد فى سوق الأوراق المالية مثل التكاليف المرتفعة للإلتزام بمتطلبات التسجيل فى السوق ، وتتسم بورصات المنشآت الصغيرة بما يلى (الأسرج ، ٢٠٠٦) :

- نظام لوائح أبسط .
- يتطلب رفع قدر أقل من التقارير، مما يقلل من تكلفة الإلتزام به .
- توفر هذه البورصات ذات التصميم الخاص طريقا للخروج من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور لمستثمرى القطاع الخاص .

خامسا : التمويل الإسلامى : وتتمثل أهم مصادر التمويل الإسلامى فيما يلى (دوابه ،٢٠٠٦) :

- الصكوك : وهناك نوعان من الصكوك الإسلامية :
- الصكوك الخيرية : وهى صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وفقا للمبدأ الإسلامى " وافعلوا الخير " وتستخدم حصيلتها فى تمويل المشروعات المتناهية الصغر للمحتاجين ، وفى هذا الإطار يمكن إصدار صكوك وقف تمثل صدقة جارية لصاحبها ، وكذلك صكوك للصدقات التطوعية وكذلك صكوك للزكاة لتمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه بصورة تغنيه عن طلب المساعدة من غيره .
- الصكوك الاستثمارية : هى صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وتستخدم حصيلتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد تكون تلك الصكوك مخصصة للاستثمار بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك أو المضاربة أو المرابحة أو البيع الأجل أو السلم أو الإستصناع أو التأجير التمويلى أو صكوك عامة تستخدم للاستثمار بأكثر من صيغة من الصيغ السابقة . أما حصيلة الصكوك الإستثمارية ، فضلا عن برامج التمويل المحلية والخارجية فيتم توجيهها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لأساليب التمويل الإسلامية من خلال المراحل التالية (يوسف ، ٢٠١٥) :

المرحلة الأولى : يتقدم صاحب المشروع الصغير أو المتوسط بطلب لمؤسسة التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعبر فيه عن رغبته فى تمويل معين للمشروع .

المرحلة الثانية : تقوم مؤسسة التمويل بدراسة طلب صاحب المشروع الصغير أو المتوسط فى ضوء دراسة الجدوى المقدمة منه بالإضافة إلى الإستعلام والزيارة الميدانية للعميل ،

ومن ثم التعرف على شخصية العميل وسمعته ورغبته وقدرته على السداد وكذا خبرته ومقدرته على إدارة نشاطه ، مع الوقوف على مركزه المالى وطبيعة ما يمكن أن يقدمه من ضمانات سواء كانت ضمانات عينية أو ضمانات شخصية مثل كفالة شخص أخر مثلا .

المرحلة الثالثة : تقوم مؤسسة التمويل بتقييم موقف المشروع الإئتمانى ، وقد ترفض المشروع ، أو تطلب بيانات إضافية لإتخاذ القرار التمويلى ، أو تأخذ بالفعل قرارا بتمويل المشروع إذا تبين لها سلامة موقفه وجدواه من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ، ومن ثم تقوم بتنفيذ القرار التمويلى وفقا للمبلغ والضمانات والأسلوب التمويلى الإسلامى المناسب ، حيث يتم إختيار واحد أو أكثر من أساليب التمويل التالية (فرحان ،٢٠٠٣) :

- المشاركة المنتهية بالتمليك .
- المضاربة .
- التمويل بالمرابحة .

سادسا : برامج التعليم والتدريب والتسويق : ومن خلال تلك البرامج يمكن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال (موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية على شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠١٥/٧/١١) :

- برامج التعليم ، كالتعليم قبل الجامعى والجامعى .
- برامج التدريب المستمر للعمال .
- برامج التسويق والتصدير .

٤. التوزيع المكانى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٣-٢٠١٥ :

يهدف البحث من إستعراض التوزيع المكانى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر على محافظات الجمهورية معرفة وتحديد الأهمية النسبية لتلك المشروعات فى خلق فرص العمل وقيم التمويل المالى المقدم لها على مستوى محافظات الجمهورية المختلفة . ويوفر ذلك أيضا مرجعية للأليات والسياسات التى ينبغى تفعيلها لإستهداف الفقراء من خلال الدعم المالى والفنى والتسويقى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر سواء كان ذلك الدعم رسمى أو غير رسمى .

ويوضح الجدولين التاليين رقم (١٢) ، (١٣) على الترتيب بيان المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على محافظات الجمهورية خلال الثلاثة سنوات من عام ٢٠١٣ – ٢٠١٥ :

جـــــــــــــدول رقم (١٢)

بيان توزيع المشروعات الصغيرة على المحافظات المصرية (ووفق العديد من المتغيرات الاقتصادية) خلال الفترة من عام ٢٠١٣: ٢٠١٥

القيم بالمليون جنيه وفرص العمل وعدد المشروعات بالعدد (الأهمية النسبية نسب مئوية بين قوسين قرين كل محافظة)

السنة / المحافظة	٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥			معدل النمو٢٠١٥: ٢٠١٣٪		
	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	(١)	(٢)	(٣)
*الإجمالى العام	١٢٥٢٩	١٥١٠	٣٧٩٢١	١٦٠٤٦	٢١١١	٦٦٧٠١	١٩٣٤٣	٣٠٤٧	٨٨٢٦٦	٥٤,٤	١٠١,٨	١٣٢,٧
القاهرة	١١٦٦(٩,٣)	٢١٧,٥(١٤,٤)	٥٢٤٥(١٣,٨)	١٩٩٦(١٢,٤)	٣٠٥,١(١٤,٤)	٩٦١١(١٤,٤)	٢٠٢١(١٠,٤)	٤٨٤,٥(١٥,٩)	١٤١١٦(١٦)	٧٣,٣	١٢٢,٧	١٦٩,١
الإسكندرية	٥٠٤(٤)	٨٥,٣(٥,٦)	٢١٤٣(٥,٦)	٥٩٣(٣,٧)	١٠٢,٨(٤,٨)	٣٤٧٣(٥,٢)	٩٤٣(٤,٨)	١٥٩,٩(٥,٢)	٥٠٤١(٥,٧)	٨٧,١	٨٧,٤	١٣٥,٢
بورسعيد	٢٩٣(٢,٣)	١٥,٣(١)	٤٨٨(١,٣)	٤٠٣(٢,٥)	٢٤,٣(١,١٥)	٧٤٠(١,١)	٥٥٩(٢,٩)	٢٩,٩(٠,٩٨)	٨٩٢(١)	٩٠,٧	٩٥,٤	٨٢,٨
الإسماعيلية	٣٤٩(٢,٨)	١٩,٤(١,٣)	١٢٨٦(٣,٤)	٤٥٠(٢,٨)	٣٠,٨(١,٤٥)	٩٣٠(١,٤)	٥٧٢(٢,٩٥)	٥٢,٧(١,٧٢)	١٤٧١(١,٧)	٦٣,٩	١٧١,٦	١٤,٤
السويس	١٥١(١,٢)	١٣,٤(٠,٩)	٣٥٤(٠,٩٣)	٢٥٧(١,٦)	١٤,٨(٠,٧)	٤٩٠(٠,٧٣)	٢٩٩(١,٥)	٢١,٩(٠,٧)	٥٩٩(٠,٦٧)	٩٨	٦٣,٤	٦٩,٢
دمياط	٢٧١(٢,١٦)	٢٠,٥(١,٣٥)	٧٧٦(٢)	٢٣٤(١,٤٥)	٣١,٣(١,٤٨)	٩٨٢(١,٤٧)	٢٥٣(١,٣)	٣٤,٤(١,١)	١٠٤٠(١,٢)	٦,٦-	٦٧,٨	٣٤
الدقهلية	١٠٤٩(٨,٤)	١٢٣,٢(٨,٢)	٣٤٠٨(٩)	١١٧٩(٧,٣)	١٧٧,١(٨,٤)	٥٨٢١(٨,٧)	١٥٠٠(٧,٧٥)	٢٧٠(٨,٨)	٧٩٨٣(٩)	٤٣	١١٩	١٣٤,٢
الشرقية	١٠١٢(٨)	١٢٦,١(٨,٣)	٣٦٥٨(٩,٦)	١٣٤٣(٨,٤)	١٥٠,٤(٧,١)	٤٨٢١(٧,٢)	١٢٢٨(٦,٣)	٢٠٧,٣(٦,٨)	٦٢٢٥(٧)	٢١,٣	٦٤,٤	٧٠,٢
القليوبية	٧٥٤(٦)	٧٨,٥(٥,٢)	٢٣٩٢(٦,٣)	٧٩٦(٤,٩)	١١٢,١(٥,٣)	٣٦٨٢(٥,٥)	٨٨٠(٤,٥)	١٧٠,٦(٥,٦)	٥٢٥٥(٥,٩٥)	١٦,٧	١١٧,٣	١١٩,٧
كفرالشيخ	٥٢٨(٤,٢)	٥٤,١(٣,٦)	١٥٥٧(٤,١)	٤٩٢(٣)	٧٤,٨(٣,٥)	٢٢٧٩(٣,٤)	٦٥٩(٣,٤)	١٠٦,٧(٣,٥)	٢٩٩١(٣,٤)	٢٤,٨	٩٧,٢	٩٢,١
الغربية	٧١٩(٥,٧)	٨٤,٧(٥,٦)	١٤٣٩(٣,٨)	٧٨٤(٤,٩)	٩٤,٧(٤,٥)	٢٨٨٢(٤,٣)	٨٩٩(٤,٦)	١٧٠,١(٥,٦)	٤٩٥٣(٥,٦)	٢٥	١٠٠,٨	٢٤٤,٢
المنوفية	٧٩٦(٦,٣)	٨٤(٥,٥)	٢٠٩٣(٥,٥)	٨٩٩(٥,٦)	١٣٦,٧(٦,٥)	٤١٥٧(٦,٢)	١٢٠١(٦,٢)	١٨٨,٤(٦,٢)	٥٠٣١(٥,٧)	٥٠,٩	١٢٤,٣	١٤٠,٤
البحيرة	٣٢٧(٢,٦)	٦٤(٤,٢)	٩٠٧(٢,٤)	٣٤٣(٢,١)	٦١,٣(٢,٩)	٢٠٨٩(٣,١)	٤٦٦(٢,٤)	٦٣,٢(٢)	١٨٨٥(٢,١)	٤٢,٥	١,٢٥-	١٠٧,٨
الجيزة	٦٦٣(٥,٣)	١٠٦,١(٧)	٢١٧٦(٥,٧)	١٢٤٤(٧,٧)	١٥٥,٤(٧,٣)	٥٢٢١(٧,٨)	١٣٧٥(٧,١)	١٦٧(٥,٤)	٤٩٨١(٥,٦)	١٠٧,٤	٥٧,٤	١٢٨,٩

السنة / المحافظة	٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥			معدل النمو٢٠١٥: ٢٠١٣٪		
	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	(١)	(٢)	(٣)
الفيوم	(٣,٢)٤٠٥	(٣,٤)٥١	(٣,٦)١٣٧٤	(٣)٤٩٠	(٣,٢)٦٨,٥	(٣,٢)٢١٤٠	(٣,٦)٦٩٧	(٢,٨)٨٦,٢	(٢,٧)٢٤٠٠	٧٢,١	٦٩	٧٤,٧
بنى سويف	(٣,٧)٤٧٢	(٢,٤)٣٦,٤	(٣,٤)١٣٠٥	(٤,٢)٦٦٨	(٢,٩)٦٠,٩	(٢,٨)١٨٨٤	(٤)٧٧٠	(٢,٦)٨٠,٣	(٢,٥)٢٢٣٣	٦٣	١٢٠,٦	٧٨,٨
المنيا	(٤,٩)٦٢٠	(٣,٦)٥٥,٢	(٢)٧٥٠	(٤,٢)٦٦٧	(٤,٢)٨٩,٣	(٤,٣)٢٨٦٨	(٣,٨)٧٣٢	(٤,١)١٢٥,٥	(٣,٨)٣٣٦٥	١٨	١٢٧,٣	٣٤٨,٦
أسيوط	(٦,٨)٨٤٩	(٥,٥)٨٣	(٧,١)٢٧١٠	(٤,٦)٧٤٤	(٤,٧)١٠٠,١	(٤,٦)٣٠٥٣	(٥,٧)١١٠١	(٦,٣)١٩٤,٧	(٦,١)٥٣٥٠	٢٩,٧	١٣٤,٦	٩٧,٤
سوهاج	(٢,٢)٢٧٩	(٣,٦)٥٤,٥	(٢)٧٨٧	(٤,٤)٧٠٠	(٣,٩)٨٣,١	(٣,٨)٢٥٣٩	(٢,٩٧)٥٧٥	(٤)١٢٢,٤	(٣,٨)٣٣٦٣	١٠٦	١٢٤,٦	٣٢٧,٣
قنا	(٢,٧)٣٤٥	(٣,١٥)٤٧,٦	(٢,٢)٨٥٠	(٢,٧)٤٤٢	(٣,٥)٧٤,٧	(٣,١)٢١٠٢	(٢,٩)٥٦٣	(٣,٤)١٠٥	(٣,٢)٢٨٠٤	٦٣,٢	١٢٠,٦	٢٢٩,٩
الأقصر	(٠,٧)٩٤	(٠,٩)١٣,٥	(٠,٦)٢٤٥	(٠,٩)١٤٥	(١)٢١,٣	(٠,٩)٦٤٣	(١)٢٠٦	(٠,٨٧)٢٦,٨	(٠,٨٦)٧٥٧	١١٩,١	٩٨,٥	٢٠٩
أسوان	(٢,٩)٣٦٦	(١,٧)٢٦,٤	(١,٥٦)٥٩٣	(٢,٤)٣٨٥	(٢,١)٤٤,٤	(٢)١٣٣١	(٣,٥)٦٧٦	(٢,٥)٧٦,٨	(٢,٤)٢٠٩٥	٨٤,٧	١٩١	٢٥٣,٣
البحر الأحمر	(١,٩)٢٣٨	(١,٦)٢٤	(١,٧)٦٣٣	(٢,٥)٣٩٧	(٢)٤٢,٧	(١,٩)١٢٨٨	(٢,٦)٥١٢	(٢,٤)٧٥,١	(٢,٢)١٩٥٢	١١٥,١	٢١٢,٩	٢٠٨,٤
الوادى الجديد	(٠,٧)٨٦	(٠,٤)٦,٦	(٠,٧)٢٧٨	(٠,٥)٧٧	(٠,٤)٨,٥	(٠,٣٥)٢٣٤	(٠,٦)١١٣	(٠,٤)١١,٧	(٠,٣)٣٠٥	٣١,٤	٧٧,٣	٩,٧
مطروح	(٠,٢٢)٢٨	(٠,١٣)٢	(٠,٢)٨٠	(٠,١٦)٢٦	(٠,١٥)٣,٣	(٠,١٦)١٠٩	(٠,٥)٩١	(٠,٣)٩,٣	(٠,٣)٢٣٧	٢٢٥	٣٦٥	١٩٦
شمال سيناء	(٠,٨)١٠٢	(٠,٥٥)٨,٤	(٠,٥٥)٢١٢	(١,١)١٧٥	(٠,٨٢)١٧,٥	(٠,٨)٥٣٦	(١,٤٦)٢٨٣	(٠,٣٦)١١,١	(٠,٣٤)٣٠٤	١٧٧,٤	٣٢,١	٤٣,٤
جنوب سيناء	(٠,٥)٦٣	(٠,٦٣)٩,٦	(٠,٤٧)١٨٢	(٠,٧٢)١١٧	(١,١)٢٤,٨	(١,٢)٧٩٦	(٠,٨٧)١٦٩	(٠,٧٢)٢٢,٤	(٠,٧٢)٦٣٨	١٦٨,٢	١٣٣,٣	٢٥٠,٥

ملحوظة : محدد قرين كل محافظة ووفق المتغير الاقتصادى (١) و (٢) و (٣) الأهمية النسبية لها بالنسبة للاجمالى العام للمتغير المحدد على مستوى الجمهورية بين القوسين .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠١٦- القاهرة - سبتمبر ٢٠١٦- ص ٤٧٣ ومعدل النمو والأهمية النسبية لكل محافظة من الإجمالى تم حسابها بمعرفة الباحث .

جـــــــــــــدول رقم (١٣)

بيان توزيع المشروعات متناهية الصغر على المحافظات المصرية (ووفق العديد من المتغيرات الاقتصادية) خلال الفترة من عام ٢٠١٣: ٢٠١٥
القيم بالمليون جنيه وفرص العمل وعدد المشروعات بالعدد (الأهمية النسبية نسب مئوية بين قوسين قرين كل محافظة)

السنة والبيان	٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥			معدل النمو٢٠١٥: ٢٠١٣ %		
المحافظة	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	(١)	(٢)	(٣)
*الإجمالى العام	١٧٤٢٧٨	٨٦٤	١٩١٧٠٥	١٦٢٢٧١	٩١٩	١٥١٥٤٤	١٨٨٢٧٦	١٤١٤	٢١١١٦٥	٨	٦٣,٦	١٠,٢
القاهرة	(٠,٢٣)٤٠٢	(٠,٣٢)٢,٨	(٠,٢٣)٤٤٢	(٠,٨٣)١٣٦٢	(٠,٩٥)٨,٨	(١,١)١٦٣٦	(٠,٤)٧٧٠	(٠,٣)٤,٤	(٠,٣٣)٧١٥	٩١,٥	٥٧,١	٦١,٧
الإسكندرية	(٢,٤)٤١٧٣	(٢,١)١٨,٥	(٢,٤)٤٥٩٠	(١,٣)٢٠٤٦	(٠,٨٩)٨,٢	(٠,٩٩)١٤٩٥	(١,٨٥)٣٤٨٢	(١,٢)١٦,٨	(١,٣)٢٦٧٣	١٦,٥-	٩,٢-	٤١,٧-
بورسعيد	(٠,٢)٣١٤	(٠,٢٣)٢	(٠,٢)٣٤٥	(٠,٠١)٢٧	(٠,٠٢)٠,٢	(٠,٠٢)٣٧	(٠,٣)٦٤٤	(٠,٤)٥,٣	(٠,٤)٨٠٥	١٠٥	١٦٥	١٣٣,٣
الإسماعيلية	(٠,٣٣)٥٨٠	(٠,٤)٣,٨	(٠,٣٣)٦٣٨	(٠,٥)٨٧٣	(٠,٧)٦,٤	(٠,٧)١٠٢٠	(٠,٦)١٢٤٠	(١)١٤,٢	(١)٢١١٥	١١٣,٨	٢٧٣,٧	٢٣١,٥
السويس	(٠,٢)٣٣٧	(٠,٣)٢,٣	(٠,٢)٣٧١	(٠,١)١٩٠	(٠,٢)١,٦	(٠,٢)٢٧١	(٠,٣)٥٠٨	(٠,٥)٦,٨	(٠,٥)١٠٧٦	٥٠,٧	١٩٥,٦	١٩٠
دمياط	(٢,١)٣٦٦٢	(٢)١٧,٨	(٢,١)٤٠٢٨	(١,٢)١٩١٧	(١,٣)١٢,١	(١,٧)٢٥٥٦	(١,١)٢١٣٠	(١,٤)٢٠,١	(١,٨)٣٨٨٥	٤١,٨-	١٢,٩	٣,٥-
الدقهلية	(٥,٧)١٠٠٠٩	(٦,٥)٥٦,٣	(٥,٧)١١٠١٠	(٤,٧)٧٦٥٨	(٥,٨)٥٣,٥	(٥,٩)٩٠٣٩	(٦,٧)١٢٦٦١	(٧,٧)١١٠	(٧,٩)١٦٦٩٧	٢٦,٥	٩٥,٤	٥١,٦
الشرقية	(٨,١)١٤١٥٢	(٨,٨)٧٦,٨	(٨,١)١٥٥٦٧	(٧,٧)١٢٥٧٩	(٨,٦)٧٩,٣	(٨,٣)١٢٦٦٤	(٧,٩)١٤٩٤١	(٨,٥)١٢١	(٨,١)١٧٢١٠	٥,٥	٥٧,٥	١٠,٥٥
القليوبية	(١,٨)٣١٢٠	(١,٦)١٤,١	(١,٨)٣٤٣٢	(٢)٣٣٣٨	(٢,٢)٢٠,٣	(٢,١)٣٢٦١	(٢,٢)٤٢١٢	(٢,٢)٣١,٥	(٢,١)٤٣٨٣	٣٥	١٢٣,٤	٢٧,٧
كفرالشيخ	(٥,١)٨٨٧٣	(٤,٧)٤٠,٦	(٥,١)٩٧٦٠	(٤,٣)٦٩٧٧	(٣,٦)٣٣,٧	(٣,٦)٥٥٠٦	(٥,١)٩٥٣٩	(٤,٦)٦٥	(٤,٦)٩٧٤٦	٧,٥	٦٠,١	٠,١-

السنة والبيان / المحافظة	٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥			معدل النمو٢٠١٥: ٢٠١٣ %		
	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	(١)	(٢)	(٣)
الغربية	٧٥٦٢(٤,٣)	٣٩,٦(٤,٦)	٨٣١٨(٤,٣)	٥٠٧٨(٣,١)	٣٢,٦(٣,٥)	٥٦٢٩(٣,٧)	٨١١٣(٤,٣)	٧٦,٥(٥,٤)	١٢٠٧١(٥,٧)	٧,٣	٩٣,٢	٤٥,١
المنوفية	٣١١١(١,٨)	١٨,٧(٢,١)	٣٤٢٢(١,٨)	٢٨٩٣(١,٨)	٢٣(٢,٥)	٣٨٢٧(٢,٥)	٣٩٦٧(٢,١)	٤٣,٥(٣,١)	٦٧٥٢(٣,٢)	٢٧,٥	١٣٢,٦	٩٧,٣
البحيرة	١٦٤٤٧(٩,٤)	١٠١,٦(١١,٧)	١٨٠٩٢(٩,٤)	٢١٤٨٨(١٣,٢)	١٥٠(١٦,٣)	٢٥٥٤٩(١٦,٨)	٢١٦٨٨(١١,٥)	١٧٤(١٢,٣)	٢٧٢٦١(١٢,٩)	٣١,٨	٧١,٢	٥٠,٧
الجيزة	١٦١٧(٠,٩)	٦,٢(٠,٧)	١٧٧٩(٠,٩)	٣٢٩٩(٢)	١٨,٩(٢)	٣٠٩٩(٢)	١٦٢٨(٠,٨٦)	١١,٥(٠,٨)	١٧٥٧(٠,٨)	٠,٧	٨٥,٥	١,٢-
الفيوم	١٤٧٤٣(٨,٤)	٥٨,١(٦,٧)	١٦٢١٧(٨,٤)	١٠٥٧٩(٦,٥)	٤٣,٨(٤,٧)	٧١٠٢(٤,٧)	١٢٢٠٩(٦,٥)	٧١,٧(٥,١)	١٠٢٧٨(٤,٩)	١٧,٢-	٢٣,٤	٣٦,٦-
بنى سويف	١٦٢٢٠(٩,٣)	٧٩(٩,١)	١٧٨٤٢(٩,٣)	١١٦٨٥(٧,٢)	٦٠,٤(٦,٦)	٩٦٤٩(٦,٤)	١٧٥٩٢(٩,٣)	١٣٦(٩,٦)	١٩٦٣٦(٩,٣)	٨,٤	٧٢,١	١٠
المنيا	٢٧١٠٧(١٥,٥)	١١٥,٩(١٣,٤)	٢٩٨١٨(١٥,٥)	٢٣٧١٠(١٤,٦)	١١٤(١٢,٤)	١٧٥٩٦(١١,٦)	٢٤٣٨٨(١٢,٩)	١٧٠(١٢)	٢٣٦٥٩(١١,٢)	١٠-	٤٦,٧	٢٠,٦-
أسيوط	٦٩٥٧(٤)	٤٠,٢(٤,٦)	٧٦٥٣(٤)	١٣٤٥٥(٨,٣)	٧٥,٨(٨,٢)	١٢٤١١(٨,٢)	١٥٣٩٨(٨,٢)	١٠٤(٧,٣)	١٥٥١٠(٧,٣)	١٢١,٣	١٥٨,٧	١٠٢,٧
سوهاج	١٠٣٤٣(٥,٩)	٤٧(٥,٤)	١١٣٧٧(٥,٩)	١٢٩٨٦(٨)	٥٨(٦,٣)	٩٨٥٠(٦,٥)	١٤٨٧٢(٧,٩)	٩٢,٤(٦,٥)	١٤٠٥٧(٦,٦)	٤٣,٨	٩٦,٦	٢٣,٥
قنا	١٢١٤٨(٦,٩)	٦٠,٨(٧)	١٣٣٦٣(٦,٩)	٩٧٦٨(٦)	٥٥,٢(٦)	٩١١٧(٦)	٨٣٤٥(٤,٤)	٥٦(٣,٩)	٨٤٢٨(٤)	٣١,٣-	٧,٩-	٣٦,٩-
الأقصر	٤٤٢٠(٢,٥)	٢١,٦(٢,٥)	٤٨٦٢(٢,٥)	٣٣٢٣(٢)	٢١,٢(٢,٣)	٣٥٧٠(٢,٣)	٢٦٠٧(١,٤)	٢٤,٥(١,٧)	٣٧٧٥(١,٨)	٤١-	١٣,٤	٢٢,٣-
أسوان	٦٣١٨(٣,٦)	٢٨,٦(٣,٣)	٦٩٥٠(٣,٦)	٥٥٧٨(٣,٤)	٣٠,٣(٣,٣)	٤٨٦٦(٣,٢)	٥٥٧٤(٢,٩)	٣٩,٣(٢,٨)	٥٧٢٥(٢,٧)	١١,٨-	٣٧	١٧,٦-
البحر الأحمر	٦٩٢(٠,٤)	٤,٦(٠,٥)	٧٦١(٠,٤)	٥٠٩(٠,٣)	٣,٦(٠,٤)	٦٢٨(٠,٤)	٨٦٧(٠,٥)	٩,٦(٠,٧)	١٤٩٢(٠,٧)	٢٥,٣	١٠٨,٧	٩٦

السنة والبيان / المحافظة	٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥			معدل النمو٢٠١٥: ٢٠١٣ %		
	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	عددالمشروعات (١)	قيمة التمويل (٢)	فرص العمل (٣)	(١)	(٢)	(٣)
الوادى الجديد	٦١٩(٠,٣٥)	٤,٥(٠,٥)	٦٨١(٠,٣٥)	٦٥٧(٠,٤)	٥,٢(٠,٥)	٨١٠(٠,٥)	٦٧٥(٠,٣٥)	٨,١(٠,٦)	١١٢٠(٠,٥)	٩	٨٠	٦٤,٥
مطروح	١٤٨(٠,٠٨)	٠,٩(٠,١)	١٦٣(٠,٠٨)	١١٣(٠,٠٧)	٠,٨(٠,٠٨)	١٤٩(٠,١)	١٠٧(٠,٠٥)	١,٤(٠,١)	٢٣٢(٠,١)	٢٧,٧-	٥٥,٥٥	٤٢,٣٣
شمال سيناء	٢٠٤(٠,١)	١,٤(٠,١)	٢٢٤(٠,١)	١٨٣(٠,١)	١,٣(٠,١)	٢١٠(٠,١)	١١٧(٠,٠٦)	٠,٧(٠,٠٥)	١٠٥(٠,٠٥)	٤٢,٦-	٥٠-	٥٣,١-
جنوب سيناء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠,١	٢	-	-	-

ملحوظة : محدد قرين كل محافظة ووفق المتغير الاقتصادى (١) و (٢) و (٣) الأهمية النسبية لها بالنسبة للاجمالى العام للمتغير المحدد على مستوى الجمهورية بين القوسين .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠١٦- القاهرة - سبتمبر ٢٠١٦- ص ٤٧٤ ومعدل النمو والأهمية النسبية لكل محافظة من الإجمالى تم حسابها بمعرفة الباحث .

على مستوى الأرقام والنسب الواردة بالجدول رقم (١٢) أعلاه نلاحظ مايلى :

- تزايدت معدلات النمو خلال الفترة من عام ٢٠١٣ : ٢٠١٥ على مستوى إجمالى الجمهورية بمعدل ٥٤,٤٪ بالنسبة لعدد المشروعات ومعدل ١٠١,٨٪ على مستوى قيمة القروض وبمعدل ١٣٢,٧٪ على مستوى فرص العمل المتاحة ، ويظهر من تلك المعدلات تزايد عدد المشروعات الصغيرة على مستوى الجمهورية ، خاصة فى بعض محافظات الوجه القبلى(الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان) التى تعانى من إرتفاع معدلات الفقر على مستوى الجمهورية ، وترجع تلك الزيادة خلال تلك الفترة بالنسبة لتلك المحافظات لعاملين رئيسيين:
- الدور الرسمى المتمثل فى دور جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى توفير التمويل الصغير والمتناهى الصغر بالمشاركة مع بعض البنوك فى مصر ، منها بنك مصر والبنك الأهلى وبنك القاهرة وبنك التنمية والإئتمان الزراعى ، خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠) لإستهداف الفئات الفقيرة فى المناطق الفقيرة والمرأة المعيلة بالريف .
- الإستهداف الحكومى للمحافظات الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية فى الوجه القبلى ، خاصة فى ريف الوجه القبلى، ويلاحظ ذلك من التزايد النسبى للقيم الخاصة بتلك المحافظات فى عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بالمقارنة مع عام ٢٠١٣ على مستوى كافة المتغيرات الاقتصادية ، عدد المشروعات وقيم التمويل وفرص العمل المتاحة .
- يتبين من النسب الواردة بالجدول بين قوسين ، وهى النسب الخاصة بنسبة كل محافظة للإجمالى على مستوى الجمهورية ، تركز المشروعات الصغيرة فى المحافظات الأكثر كثافة سكانية على مستوى الجمهورية ، وهى بالترتيب القاهرة والدقهلية والشرقية وأسيوط والجيزة والمنوفية والغربية والقليوبية والإسكندرية ، وفق عدد المشروعات وقيمة التمويل وفرص العمل وبنسب تراوحت بين :
- ٦٠٪ لمجموع تلك المحافظات التسعة بالنسبة للإجمالى العام على مستوى الجمهورية فيما يخص عدد المشروعات على مدار السنوات الثلاثة من عام ٢٠١٣: ٢٠١٥ .
- بنسبة تراوحت بين ٦٧٪ عن عام ٢٠١٣ و ٦٣٪ عن عام ٢٠١٤ و ٦٥,٨٪ عن عام ٢٠١٥ فيما يخص قيمة التمويل لتلك المحافظات التسعة بالنسبة للإجمالى العام على مستوى الجمهورية .
- وبنسبة تراوحت بين ٦٣,٢٪ عن عام ٢٠١٣ و ٦٣,٩٪ عن عام ٢٠١٤ و ٦٧٪ عن عام ٢٠١٥ وذلك فيما يتعلق بفرص العمل التى تم توظيفها لتلك المحافظات التسعة بالنسبة للإجمالى العام على مستوى الجمهورية .

مما يدل على وجود علاقة طردية بين التركز السكانى الكثيف على مستوى المحافظات الرئيسية بالجمهورية خاصة إقليم القاهرة الكبرى ، وبين تركز المشروعات الصغيرة بتلك المحافظات خاصة فى المناطق الشعبية والعشوائيات مما يتطلب برامج مستدامة لاستهداف تلك المشروعات فى تلك المناطق من أجل تعظيم المنافع الاجتماعية والخاصة لتلك المشروعات.

على مستوى الأرقام والنسب الواردة بجدول رقم (١٣) نلاحظ مايلى :

- زادت معدلات النمو فى عام ٢٠١٥ بالنسبة لعام ٢٠١٣ على مستوى إجمالى الجمهورية بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر بنسب ٨٪ و ٦٣,٦٪ و ١٠,٢٪ لعدد المشروعات وقيمة التمويل وفرص العمل على التوالى ، إلا أن تلك المعدلات أقل بكثير من نظيرتها المدرجة فى الجدول رقم (١٢) الخاص بالمشروعات الصغيرة عن نفس الفترة ويرجع ذلك لتركز التمويل

متناهى الصغر فى بعض المحافظات فى الوجه القبلى ومحافظات الوجه البحرى والمحافظات التى يغلب عليها النشاط الزراعى وما يتعلق به من أنشطة تربية الحيوانات والنشاط الداجنى والثروة السمكية ، وعدم تركزه فى المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية كالقاهرة والجيزة والأسكندرية والقليوبية .

- تشير النسب المدرجة بالجدول قرين كل محافظة لنسبة تلك المحافظة من الإجمالى العام على مستوى الجمهورية ، سواء لعدد المشروعات وقيمة التمويل وفرص العمل ، مما يعنى أن التمويل متناهى الصغر خلال الفترة من عام ٢٠١٣-٢٠١٥ اتجه للمحافظات التى ترتفع فيها نسب الفقر المدقع وكذا استهداف بعض الفئات كالمرأة المعيلة فى الريف وبعض المشروعات الخاصة بالإنتاج الحيوانى والنشاط الداجنى والثروة السمكية ، خاصة فى محافظات المنيا والبحيرة وبنى سويف والفيوم والشرقية وأسيوط وسوهاج وقنا والدقهلية وكفرالشيخ والغربية ، مع ملاحظة أن النسب الخاصة بمحافظتى المنيا وقنا انخفضت بصورة ملحوظة فى عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع عامى ٢٠١٣و ٢٠١٤ فيما يتعلق بالنسب المدرجة لعدد المشروعات وقيمة التمويل وفرص العمل بالترتيب وعلى العكس من ذلك محافظة أسيوط زادت النسب الخاصة بها فى عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ بالمقارنة مع عام ٢٠١٣ ، مع العلم أن محافظة أسيوط هى المحافظة التى تأتى فى المرتبة الأولى فى نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٦٦,٧٪ مقابل ٦٦٪ فى عام ٢٠١٥ ، مما يعنى أن تلك الزيادات فى التمويل متناهى الصغر هى بغرض استهداف الفئات الأكثر فقرا .
- وتشير النسب الواردة بعام ٢٠١٣ على مستوى محافظات الجمهورية السبع والعشرون توافق النسبة المخصصة لكل محافظة من الإجمالى العام المتعلق ببندى عدد المشروعات وفرص العمل مما يدل أن السياسة الحكومية فى عام ٢٠١٣ عمدت على توزيع التمويل متناهى الصغر بنسب نمطية على مستوى محافظات الجمهورية فيما يخص هذين البندين .
- تشير النسب الواردة بالمحافظات الإحدى عشرة (المنيا والبحيرة وبنى سويف والفيوم والشرقية وقنا وأسيوط وسوهاج والدقهلية وكفرالشيخ والغربية) على مستوى عدد المشروعات وقيمة القروض وفرص العمل أنها تراوحت بين :
- فيما يتعلق بالنسب الخاصة بعدد المشروعات تراوحت بين ٨٢,٦٪ عام ٢٠١٣ بالنسبة لإجمالى الجمهورية و ٨٣,٦٪ فى عام ٢٠١٤ و٨٤,٧٪ فى عام ٢٠١٥ .
- فيما يتعلق بالنسب الخاصة بقيمة التمويل تراوحت بين ٨٢,٥٪ عام ٢٠١٣ بالنسبة لإجمالى الجمهورية و ٨٠,٣٪ فى عام ٢٠١٤ و ٨٢,٩٪ فى عام ٢٠١٥ .
- وفيما يتعلق بالنسب الخاصة بفرص العمل التى تم توظيفها تراوحت بين ٨٢,٦ % عام ٢٠١٣ بالنسبة لإجمالى الجمهورية و ٨١,٧٪ فى عام ٢٠١٤ و ٨٢,٥٪ فى عام ٢٠١٥ .
- تشير النسب المرتفعة المتعلقة بالمحافظات الإحدى عشرة المذكورة أعلاه ، والخاصة بعدد المشروعات متناهية الصغر وقيمة التمويل وفرص العمل ، بالنسبة للإجمالى العام على مستوى الجمهورية ، مع تدنى تلك النسب المتعلقة بمحافظات اقليم القاهرى الكبرى (القاهرة والقليوبية والجيزة) بالإضافة لمحافظة الإسكندرية إلى ما يلى :
- أن التمويل متناهى الصغر خلال الفترة من عام ٢٠١٣-٢٠١٥ كان موجها لاستهداف المحافظات الأكثر فقرا فى محافظات الوجه القبلى ولتمويل بعض المشروعات الزراعية ومشروعات الانتاج الحيوانى والداجنى ومشروعات الثروة السمكية فى محافظات مثل البحيرة والشرقية والغربية وكفرالشيخ .

- أن التدنى فى النسب الخاصة بمحافظات إقليم القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية يدل على وجود قصور كمى وكيفى فى الدعم الحكومى المقدم للمشروعات المتناهية الصغر ينبغى العمل على محاولة علاجه بغية تعظيم المردود الاقتصادى والاجتماعى من برامج الدعم والتمويل الحكومى للمشروعات متناهية الصغر للعمل على تحقيق التوزيع العادل لمصادر التمويل على المحافظات مع مراعاة الكثافة السكانية لكل محافظة .
- يظهر التركز الشديد على مستوى جميع المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمحافظات الإحدى عشرة المدرجة بجدول رقم (١٣) أعلاه ، من خلال النسب المتعلقة بالجدول رقم (١٣) الخاص بالمشروعات متناهية الصغر للمحافظات الإحدى عشرة السالف ذكرها ، لجميع المتغيرات ، عدد المشروعات وقيم التمويل وفرص العمل حتى انها تراوحت بين ٨٠ % : ٨٥٪ على مدار الثلاثة سنوات من عام ٢٠١٣ : ٢٠١٥ بينما كانت تلك النسب المتعلقة بالجدول رقم (١٢) الخاص بالمشروعات الصغيرة تراوحت تلك النسب عن نفس المتغيرات وعن نفس الفترة من عام ٢٠١٣ : ٢٠١٥ بين ٦٠٪ : ٦٧٪ وهو ما يتطلب من الجهات الرسمية وغير الرسمية المنوط بها دعم وتحفيز المشروعات متناهية الصغر بالأليات المختلفة العمل على الإنتشار المكانى والنوعى للتمويل الممنوح لتلك المشروعات ، مع استهداف أماكن تركز الفئات الفقيرة فى العشوائيات فى ريف وحضر الجمهورية .

المبحث الثالث

أليات المساندة والدعم للمشروعات الصغيرة لإستهداف الفقراء فى مصر

تمهيد :

تساهم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى توفير وخلق فرص العمل للفقراء فى مصر ، ومن ثم تعتبر تلك المشروعات الإطار المؤسسى الذى يشمل كافة التعاملات التمويلية والتشغيلية والتسويقية والفنية فى مجالات الانتاج السلعى والخدمى ، وبما يحقق ويعزز فى النهاية من القدرات التمكينية للفقراء ماديا وكيفيا . وتتطلب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للعديد من برامج المساندة والدعم الرسمى وغير الرسمى ، حتى يتحقق لها الإستمرار فى نشاطها الانتاجى ببيئة الأعمال الخاصة بها .

ولقد حاولت الإدارات الاقتصادية المتعاقبة فى مصر تعزيز القدرات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بدئا من منتصف تسعينيات القرن الماضى وحتى الأن ، من خلال البرامج التمويلية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فى دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر . والملاحظ لتطور الدور المؤسسى لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أنه استحدث كإطار مؤسسى مساند لكى يعمل على مواجهة الأثار السلبية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر بمرحلتيه الأولى فى ١٩٩١ والثانية فى ٢٠١٦ ، سواء سياسات التثبيت الاقتصادى أو سياسات التكيف الهيكلى ، وبناء عليه تولد ككيان يعالج الأثار السلبية التى واجهها التطبيق الفعلى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر ، ومن تلك الأثار السلبية :

- إرتفاع معدلات البطالة نتيجة لسياسة تحويل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص (الخصخصة).

- إرتفاع معدلات التضخم السنوية نتيجة للرفع التدريجى للدعم الحكومى المقدم للسلع الإستراتيجية أو الدعم الحكومى المقدم للمحروقات على إختلاف أنواعها، هذا بالإضافة لسياسات تحرير الأسعار .
- عدم إلتزام الحكومة بالتعيين التلقائى لخريجى المؤسسات التعليمية المختلفة فى المؤسسات الحكومية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام .
- تغيير الإيدلوجية الاقتصادية للإدارة الاقتصادية المصرية ، من خلال الاعتماد الكبير على القطاع الخاص فى تمويل الاستثمارات الانتاجية الجديدة والاعتماد على قوى السوق فى توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة دون النظر لمدى تحقيق المنافع الإجتماعية .
- التحرير التدريجى لسعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الرئيسية خاصة الدولار الأمريكى وصولا للتحرير الكامل فى ٢٠١٦ ، مما كان له بالغ الأثر على الإستقرار الداخلى والخارجى بالاقتصاد المصرى ، مما أدى لتخفيض مستويات الرفاهية الفردية والاجتماعية بالاقتصاد الوطنى نظرا لتأثيره المباشر على كافة المتغيرات الاقتصادية المتعلقه بجانبى الطلب الكلى والعرض الكلى بالمجتمع .

١. برامج المساندة والدعم الحكومى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر :

تتمثل الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر فى الجهات الرئيسية التى تقوم بتمويل تلك المشروعات والتى تتلخص فى مصادر التمويل التالية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦):

- مصادر التمويل غير المصرفية وتشمل :
  أ. شركة ضمان مخاطر الإئتمان .
  ب. الشركة المصرية لضمان الصادرات .
  ت. حاضنات الأعمال .
  ث. جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  ج. صندوق التنمية المحلية .
  ح. وزارة التضامن الإجتماعى .
- مصادر التمويل المصرفية ومنها :
  خ. البنك الأهلى المصرى .
  د. بنك الإسكندرية .
  ذ. بنك مصر .
  ر. البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى (البنك الزراعى المصرى حاليا) .
  ز. بنك فيصل الإسلامى المصرى .
  س.بنك التنمية الصناعى والعمال المصرى .
  ش.بنك الإسكان والتعمير .
  ص. بنك البركة المصرى .

وتم التركيز على مصادر التمويل كأهم الجهات والمؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لأهمية توفير وإتاحة التمويل لإنشاء تلك المشروعات ، فتوافر مصادر رؤوس الأموال لبدء نشاط مشروع معين هو الشرط الضرورى لقيام المشروع أو النشاط الإنتاجى والخدمى ولكنه ليس الشرط الكافى لتحقيق ذلك ، فتوافر التمويل هو بمثابة توافر المقوم الرئيسى للمشروع أو

الكيان الإنتاجى وتمكينه من ممارسة كافة الأنشطة التشغيلية والتسويقية والفنية والإدارية وغيرها من الأنشطة .

ويحاول البحث من خلال الإستقراء والتحليل وضع إطار مقترح لبرامج المساندة والدعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى إطار سياسات وبرامج إستهداف الفقر فى مصر ، وبناء عليه فليس من الضرورى والمفيد للنقطة البحثية التى بين أيدينا الإستضراد فى تناول مهام وأليات الجهات التمويلية المختلفة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، ولكن من المفيد وضع خطوط رئيسية للإطار المقترح لبرامج المساندة والدعم لتلك المشروعات بغرض الوصول لأكبر عدد ممكن من المستفيدين من الفئات الفقيرة من تلك البرامج التمويلية .

تفعيل الدور المؤسسى الرسمى وإنتشاره على مستوى الجمهورية :

يعتبر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر هو الإطار المؤسسى الحكومى المعنى بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال فى مصر ، وذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، وذلك من خلال التنسيق مع الجهات غير الرسمية والمبادرات ذات الصلة بتلك المشروعات ، أو من خلال ما يقوم بتأسيسه أو يساهم فيه من شركات .

ولقد أنشىء الجهاز ليحل محل الصندوق الاجتماعى للتنمية ، المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ ، أما قرار إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فهو القرار رقم ٩٤٧ فى ٢٠١٧/٤/٢٤ . ويهدف جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر إلى وضع برنامج وطنى لتنمية وتطوير تلك المشروعات ، وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها ، وتحفيز المواطنين على الدخول إلى سوق العمل من خلالها ، ويهدف الجهاز أيضا إلى نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والإبتكار وتنسيق جهود كافة الجهات المعنية فى هذا المجال .ويباشر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، بغرض تحقيق أهدافه ، الإختصاصات والمهام التالية (موقع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر،٢٠٢٠) :

- وضع وتطوير السياسات والخطط الإستراتيجية لتنمية المشروعات وريادة الأعمال .
- وضع الضوابط اللازمة للتنسيق بينه وبين الجهات والمبادرات العاملة فى مجال دعم وتحفيز المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، ومتابعة مؤشرات تلك الجهات .
- وضع البرامج اللازمة للنهوض بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، ووضع المعايير والإجراءات الحاكمة والمحددة للاستفادة من كافة المزايا التمويلية والتشغيلية والتسويقية والفنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر .
- اقتراح مشروعات القوانين واللوائح اللازمة لتحقيق أهداف الجهاز ، خاصة فيما يتعلق بتنمية المشروعات وريادة الأعمال .
- تأسيس شركات أو صناديق فردية أو بالإشتراك مع الغير من أشخاص القانون العام والخاص
- وينبغى على الإدارة الاقتصادية والسياسية فى مصر أن تعمل على رفع كفاءة وفعالية جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على مستوى محافظات الجمهورية من خلال الإجراءات المقترحة التالية :
- توسيع الاختصاصات والسلطات الممنوحة والمحددة لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى الدعم والمساندة والإشراف على تلك المشروعات بإستمرار .

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل دور فروع الجهاز فى محافظات الجمهورية السبعة والعشرون وفى المراكز المختلفة بتلك المحافظات ، ولاتكون تلك الفروع مجرد مكتب فى كل محافظة ليس له دور فى المتابعة والإشراف على المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر ، وأن تكون تلك الفروع على إرتباط تام ومستمر بالمركز الرئيسى للجهاز فى القاهرة وألا تكون عبارة عن مكاتب لايتم فتحها وتنشيط العمل بها إلامع زيارات المسئولين فى محافظة ما .
- ضرورة ربط شبكة المتعاملين مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر مع شبكة معلومات وزارة التضامن الإجتماعى وغيرها من الجهات الحكومية المعنية بإستهداف الفئات الفقيرة ، حتى تتحقق العدالة فى توزيع التمويل الصغير ومتناهى الصغر ووصوله لمستحقيه الحقيقيين.
- اتخاذ الإجراءات الرسمية من قبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والجهات الرسمية الأخرى لحصر ومحاولة إدراج أنشطة الاقتصاد الخفى المشروعة ومحاولة تقديم الدعم المالى والفنى والتسويقى لها ، خاصة أن تلك المشروعات غالبية أصحابها من الفئات الفقيرة والمهمشة اقتصاديا واجتماعيا خاصة فى العاصمة والإسكندرية والمدن الكبيرة على مستوى الجمهورية
- تشجيع الشركات الكبيرة فى مجالات الإنتاج المختلفة فى مصر على المساهمة فى دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، ويمكن أن لا يقتصر ذلك على التعاون فى مجال التمويل فقط ولكن يمكن أن يشمل المجالات الإنتاجية والتشغيلية والفنية واللوجستية وغيرها من المجالات التى يمكن أن تفيد وتستفيد من خلالها الشركات العملاقة والكبيرة الحجم من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغروتفيدها .
- ينبغى أن يقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى تنظيم دورات تدريبية فى المجالات والأنشطة الإنتاجية المتعلقة بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بإستمرار ، مع أهمية الإستفادة من الخبرات الدولية وعرض التجارب الفردية والجماعية الناجحة لتحفيز وتأهيل كافة المستفيدين من برامج التمويل الصغير والمتناهى الصغر على مستوى الجمهورية .
- ضرورة إشراف الجهاز على تنظيم المعارض الدورية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر محليا ودوليا حتى يتم فتح منافذ تسويقية لمنتجات تلك المشروعات باستمرار ، مما يعظم من القيمة المضافة لتلك المنتجات .
- استحداث ألية يتبناها الجهاز ويشرف على تنفيذها بغرض التنسيق والمتابعة المستمرة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على مستوى المحافظات المختلفة والمركز الرئيسى للجهاز بالقاهرة ، مع التحليل والاستفادة الدورية والمستمرة لكافة نتائج تلك المتابعات والخبرات التطبيقية .
- وضع خطط سنوية وخمسية لإستهداف الفقراء بالتمويل الصغير ومتناهى الصغر على مستوى القرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية وبالمناطق العشوائية فى ريف وحضر الجمهورية ، خاصة المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى والإسكندرية وعواصم المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية .

إنشاء بنك للفقراء فى مصر :

يعتبر وجود إطار مؤسسى واحد لتمويل الفئات الفقيرة والمهمشة ضرورى لإستهداف تلك الفئات من خلال التركيز على توفير وإتاحة مصادر التمويل للفقراء على مستوى الجمهورية ، ويحقق وجود بنك للفقراء العديد من المنافع العامة والخاصة منها :

- توحيد جهة التعامل مع الفئات الفقيرة فى جهة واحدة بدلا من العديد من البنوك ، مما يعمل على سهولة الإجراءات والتعليمات التى تنطبق على تلك الفئات وتيسر طرق حصولهم على التمويل المطلوب مع سهولة متابعتهم وتقييم مشروعاتهم .
- سهولة متابعة السلطات الرسمية ، وخاصة السلطة النقدية ممثلة فى البنك المركزى ، لكافة أوجه التمويل المتاحة للفقراء فى مصر من خلال جهة واحدة أو بنك واحد وليس العديد من البنوك ، مما يخلق تنسيق بين الأليات والسياسات الحكومية الداعمة للفقراء مع الاستفادة من التغذية العكسية لكافة المعلومات والبيانات المتاحة فى قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر .
- يحقق وجود بنك للفقراء فى مصر نفعا إجتماعيا كبيرا من خلال توفير قاعدة بيانات متجددة ومحدثة باستمرار عن الفئات الفقيرة على مستوى الجمهورية ، مما ييسر من تحديد وصياغة الأليات والبرامج لدعمهم والتى تختلف من محافظة لأخرى ومن نشاط لنشاط أخر ، فبنك الفقراء سيكون أيضا بمثابة بنك معلومات عن الفقراء فى مصر .
- وجود بنك للفقراء فى مصر ، هو ضرورة لإستهداف الفقر والفقراء فى مصر ، فى ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ السبعة عشرة ، خاصة الهدف الأول والثانى منها ، حيث أن فترة عشرة سنوات ليست فترة طويلة لتحقيق تلك الأهداف واقعيا ونحن الأن فى منتصف عام ٢٠٢٠ . ويعتبر تركز وتوحيد جهة تمويل الفقراء ومشروعاتهم الصغيرة والمتناهية الصغر ألية فعالة لاستهدافهم خلال فترة قصيرة وذلك بالمقارنة مع وضع تشتت وتعدد جهات التمويل للفقراء ومشروعاتهم الصغيرة والمتناهية الصغر .
- يحفز وجود بنك للفقراء فى مصر من فرص زيادة التبرعات غير الرسمية والأهلية للفقراء ، خاصة فى حالة وجود وتحقيق نتائج حقيقية وملموسة على أرض الواقع فى مجال تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .

الاهتمام بريادة الأعمال أكاديميا وعمليا :

إن نجاح أى عمل إنسانى وبشرى مرهون بمدى وجود الموارد البشرية القادرة على تنفيذ كافة العمليات الإنتاجية والتسويقية والفنية والتقييمية والمتابعة المستمرة لكافة مخرجات هذا العمل البشرى ، ومن ثم فالعنصر البشرى هو الغاية والهدف لأى نشاط إقتصادى وإجتماعى على المستوى القومى أو على المستوى القطاعى أو على المستوى الفردى . ومن هذا المنطلق يعتبر نجاح أى برامج رسمية وغير رسمية لدعم الفقراء فى مصر مرهون بوجود الكوادر البشرية على كافة المستويات وفى جميع المحافظات والمراكز والقرى بالجمهورية لتحقيق أهداف تلك البرامج ومتابعة تنفيذها . ومن هنا يبرز لنا أهمية تعليم وتدريب وإعادة تأهيل الكوادر البشرية القادرة على تحقيق ذلك ، من خلال :

- فتح شعبة أو تخصص لريادة الأعمال على مستوى كافة الكليات التخصصية بالجامعات المصرية الحكومية وغير الحكومية.
- التفعيل الفعلى والمستمر لدور ريادة الأعمال بوزارة الصناعة والتجارة والمشروعات المتوسطة والصغيرة

- تحديد جدول زمنى شهرى ، وربع سنوى ونصف سنوى لمصفوفة من الدورات التدريبية ينظمها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بإستمرار عن ريادة الأعمال لشباب الخريجين والفئات المستهدفة من التمويل صغير ومتناهى الصغر وكافة الفئات المجتمعية التى تقبل على إنشاء مشروع متوسط وصغير ومتناهى الصغر ، ويمكن الإعلان سنويا أو نصف سنويا ، من قبل الجهاز ، عن مجموعة من المنح المجانية للمستفيدين فى مجال ريادة الأعمال .
- تفعيل حاضنات الأعمال على مستوى الجمهورية ، من خلال الاستفادة من كافة المقومات البشرية والمادية الموجودة بها ، فمن المعروف أنه يوجد فى مصر عدد ٩ حاضنات هى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٦):
  - حاضنة أعمال تلا – المنوفية .
  - حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين .
  - حاضنة المشروعات الصغيرة – المنصورة .
  - حاضنة المشروعات التكنولوجية بجامعة المنصورة .
  - حاضنة القاهرة الكبرى .
  - حاضنة الأعمال والتكنولوجيا ببنها .
  - حاضنة تكنولوجيا المعلومات بمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية .
  - الحاضنة البيوتكنولوجى بمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية .
- تشجيع الجامعات والمراكز البحثية على إنشاء حاضنات أعمال متعددة الأغراض والأهداف والأنشطة.

صياغة التشريعات ومشروعات القوانين والسياسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

يتحقق النجاح المستمر للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى المجال الإنتاجى والتشغيلى والفنى والتسويقى وغيرها من المجالات عندما يتوافر لتلك المشروعات إطار قانونى وإجرائى داعم لها ، ويتحقق ذلك من خلال :

- صياغة مجموعة قوانين منظمة ومحفزة لعمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى كافة المجالات الإنتاجية
- منح المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مجموعة من الإعفاءات والمميزات فى إطار السياسة النقدية والمالية للدولة من خلال ، الإعفاءات الضريبية ، والتسهيلات البنكية عند السداد وأقساط الفوائد عند تمويل تلك المشروعات من وحدات الجهاز المصرفى وغيرها من التسهيلات والمميزات المالية والنقدية .
- إنشاء إطار مؤسسى تكون مهمته الدعم الفنى والتسويقى والترويجى لمنتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الأسواق المحلية والأجنبية .
- تبسيط الإجراءات مع تقليل الكيانات المؤسسية الرسمية التى يتم التعامل من خلالها مع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .
- تحفيز المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير المسجلة على تسجيل حساباتها وكافة عملياتها المالية فى الدفاتر الحسابية المحددة واستخراج السجل التجارى والصناعى الخاص بها ، خاصة وأنها مشروعات قائمة على ملكية صاحبها وأسرته والذين هم فى الغالب من

الفئات الفقيرة وتعتبر تلك المشروعات المصدر الوحيد لإدرار الدخول لها ، مع إعطاء تلك المشروعات الوقت الكافى لتوفيق أوضاعها والتسجيل الرسمى لها حتى لو تدريجيا

ويحقق إنشاء هيئة قومية لإستهداف الفقر والفقراء فى مصر الكثير من المنافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مجال إستهداف الفقراء فى مصر ، خاصة فى ظل التزايد المستمر لنسبة الفقر على مستوى الجمهورية ونسبة الفقر المدقع على وجه الخصوص ، مما يستلزم وجود هيئة مستقلة للفقر فى مصر تعمل على التخطيط والتنفيذ والمتابعة لكافة البرامج والإجراءات لمواجهة ظاهرة الفقر فى مصر بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوى الجمهورية .

٢. برامج المساندة والدعم غير الحكومى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر :

تتكون بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من العديد من المتعاملين ، سواء أفراد ومؤسسات ، على المستوى الرسمى وغير الرسمى . ويعتبر تحليل وتحديد الأطر الرئيسية للمتعاملين فى مجال قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، هو مفتاح النجاح لأى خطط مقترحة لدعم وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وعلى إعتبار أن تحفيز تلك المشروعات يحقق فى ذات الوقت استهداف لفئات كبيرة من الفقراء على مستوى محافظات الجمهورية ومن ناحية أخرى فليس الهدف فقط هو استهداف الفئات الفقيرة الموجودة حاليا على أرض الواقع فى مكان ما على مستوى الجمهورية ، وإنما هو منع توسع دائرة الفقر فى أماكن أخرى أو تزايد عدد الفقراء الموجودين أصلا وذلك نتيجة لعدم توافر فرص لتشغيل تلك الفئات وأبنائهم وذويهم بإستمرار ومن ثم تمكينهم من تحسين مستوياتهم المعيشية ، سواء على مستوى حاجاتهم الأساسية أو على مستوى رفع مستوى معيشتهم بإستمرار . ويمكن للجهات غير الرسمية بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر أن تؤثر وتتأثر بتلك المشروعات من خلال ما يلى :

- دور مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية فى الأحياء والقرى المختلفة على مستوى الجمهورية فى تحفيز ومساعدة الفئات الفقيرة على الحصول على التمويل الصغير والمتناهى الصغر بعد إعادة تأهيلهم وتدريبهم على الأنشطة المختلفة قبل إمتلاك أو العمل بتلك المشروعات
- الترويج المستمر لأهمية التمويل الصغير والمتناهى الصغر للتنمية الاقتصادية ، خاصة بين فئات الشباب من خريجى الجامعات والمدارس الفنية المختلفة ، حتى يتم تحفيز فئة الشباب على إمتلاك مشروعاتهم الخاصة بهم بدلا من الانتظار للتوظف بالقطاع الحكومى أو القطاع الخاص ، وهنا تتجلى أهمية ريادة الأعمال على المستوى الرسمى وغير الرسمى .
- إنشاء تنظيم مؤسسى شبه رسمى يعمل على حماية مصالح المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ويكون بمثابة الإطار المؤسسى الداعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ويكون مستشارها القانونى والفنى والتسويقى والمالى ، ويكون من المهام الرئيسية لهذا التنظيم المؤسسى صياغة وإقتراح مجموعة من الأطر القانونية التى تحمى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من محاولة إستهدافها من الشركات الكبيرة أو محاولة الاستحواذ عليها أو إحتكار الأنشطة التى تعمل بها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، ومساعدة تلك المشروعات فى إعداد الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية لها لتقديمها لجهات التمويل وكافة الأطراف المتعاملة معها .
- توسيع سلطات الأجهزة الرقابية الرسمية وغير الرسمية لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال محاولة مواجهة كافة أوجه الفساد والبيروقراطية بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر .

- تشجيع أرباب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، خاصة من فئة شباب الخريجين ، على إنشاء كيانات مؤسسية على مستوى محافظات الجمهورية المختلفة ، على أن تكون تلك الكيانات المؤسسية بمثابة النواة الرئيسية لإرتباط مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مجال إنتاجى معين (فكرة العناقيد الصناعية أو التكتلات الانتاجية) يمكن تلك المشروعات من مواجهة المنافسة المحلية والدولية لمنتجاتها ومن ثم يعمل على تعظيم تنافسية تلك المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر . كما يمكن لتلك الكيانات المؤسسية العمل على التسجيل الفعلى لعدد المستفيدين من التمويل الصغير والمتناهى الصغر على مستوى الجمهورية سنويا وذلك حتى يتسنى لكافة المتعاملين مع قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، وعلى المستوى الرسمى وغير الرسمى معرفة عدد المتعاملين والأثر الفعلى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على فئات المتعاملين معها .
- تشجيع إنشاء مجالس لرجال الأعمال والمستثمرين بقطاع التمويل المتوسط والصغير ومتناهى الصغر على مستوى محافظات الجمهورية ، على أن تكون من مهام تلك المجالس محاولة صياغة إستراتيجية مصرية عملية للدعم والمساندة المستمرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، على أن يراعى فى تلك الإستراتيجيات المستجدات المختلفة على أرض الواقع والتى تختلف من مكان لمكان ومن نشاط إنتاجى لنشاط إنتاجى أخر على مستوى الجمهورية . وينبغى أن تشمل كافة البرامج والسياسات لتلك الإستراتيجيات التطبيق العملى والعوائق والعقبات الحقيقية التى تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الواقع المصرى وألا تكون تلك الإستراتيجيات منقولة عن تجارب دولية تختلف عن واقع وبيئة الأعمال المصرية .
- محاولة إحياء دور مراكز التدريب المهنى على مستوى محافظات الجمهورية وبالمراكز الرئيسية على مستوى المحافظات ، مع العلم أن مراكز التدريب المهنى كانت متواجدة بقوة وفعالية فى مصر خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى ، ويكون من بين أهدف تلك المراكز العمل على :
- التدريب المهنى لكافة الفئات المتسربة من مراحل التعليم المختلفة على مستوى حضر وريف الجمهورية.
- استهداف التدريب المهنى والتحويلى للمرأة المعيلة فى المناطق الشعبية وفى الريف المصرى .
- مساهمة تلك المراكز التدريبية فى تعزيز الكوادر البشرية والفنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة عند بدء نشاطها
- تشجيع خريجى تلك المراكز المهنية على تكوين وتملك مشروعاتهم الخاصة بهم .
- المساهمة فى التطبيق العملى لكافة التطورات التكنولوجية المستخدمة على نطاق المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر .
- التشجيع على تكوين مجموعات عمل شبه رسمية ، مكونة من بعض مسئولى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وكافة مؤسسات المجتمع المدنى وبعض المستفيدين من التمويل المتوسط والصغير ومتناهى الصغر وغيرهم من المتعاملين والجهات ذات الصلة والتأثير فى قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، على مستوى القرى الأكثر فقرا والمحافظات الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية ، ويكون من مهام تلك المجموعات ما يلى :

- وضع خطط زمنية ، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، لإستهداف الفئات الفقيرة بتلك المناطق ، مع وضج جداول لترتيب الأولويات التنفيذية ، بحيث يتم البدء بفئات الفقر المدقع والمرأة المعيلة أولا ثم توسيع الدعم والمساندة بالتدريج للفئات الأخرى وحسب جداول زمنية .
- العمل على المتابعة الحقيقية لعدد المستفيدين والمتعاملين بقطاع التمويل الصغير والمتناهى الصغر فى تلك المناطق شهريا وربع سنويا ونصف سنويا وسنويا .
- وضع تصور للغايات الرئيسية للهدفين الأول والثانى من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، على مستوى تلك المحافظات والمناطق المستهدفة حتى عام ٢٠٣٠ .
- ترتيب المناطق الأكثر فقرا فى مصر تنازليا ، بحيث تكون الأولوية فى الدعم والمساندة للقرى والمناطق الأكثر فقرا ثم ما يليها من مناطق ، على أن يتم ترتيب تلك المناطق وفق معايير عملية وعلمية وليس وفق الرؤى الشخصية وتوجهات جماعات المصالح .

١. المساهمة فى عقد بعض المبادرات مع قطاع الأعمال العام والقطاع الحكومى والقطاع الخاص يمكن تعريف الفقر الحضارى بأنه : فقر مادى متمثل فى عدم إمتلاك القدرات المادية الملموسة للتمكين الإقتصادى والإجتماعى والسياسى على مستوى الفرد والمجتمع مع عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة ، وعلى الجانب الأخر يمكن أن يكون الفقر الحضارى هو فقر سلوكى وشعورى وإدراكى ناتج عن عدم إتساق أنماط السلوك البشرى والقيم والأخلاق العامة للمجتمع مع متطلبات النمو والتنمية المستدامة فى كافة المجالات، وهذا هو الفقر الحضارى المعنوى ، وهو ما يتولد عنه ويؤثر فيه فى نفس الوقت الفقر الثقافى والفقر العلمى وذلك على إعتبار أن الثقافة جزء من الحضارة والعلم ما ينتجه الإنسان فى النواحى الثقافية المتعددة والمتنوعة .

٢. تضاعف نسبة السكان تحت خط الفقر لإجمالى سكان الجمهورية فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة مع عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، وكان المتوسط العام ، لسنوات مختارة عن الفترة من عام ١٩٩/٢٠٠٠: ٢٠١٨/٢٠١٧ ٢٤,٢٪ أى ما يقارب من ربع سكان الجمهورية يقعون تحت خط الفقر على مدار عشرون عاما بل أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر فى تزايد بإستمرار من بداية الفترة لنهاية الفترة ، وهو ما يشير لقصور السياسات الحكومية وغير الحكومية لإستهداف الفقر فى مصر خلال تلك الفترة والتى تقارب العشرون عاما .

٣. أن نسبة خط الفقر المدقع لخط الفقر الأدنى على مستوى الجمهورية تقارب الثلثين (٦٦,٧٪) سواء سنويا أو شهريا ، كما أن تلك النسبة تزيد فى المحافظات الحدودية ، على مستوى الريف والحضر وفى ريف الوجة القبلى وريف الوجة البحرى بالمقارنة مع حضر الوجة البحرى والوجة القبلى ، الأمر الذى يعكس تدنى المستوى المعيشى نسبيا بالمناطق الريفية والحدودية بالجمهورية ، وذلك بالمقارنة بالمناطق الحضرية ، ويمكن تعليل ذلك لتدنى المستويات التعليمية ومحدودية مصادر الحصول على الدخل الثابت بالمناطق الريفية والحدودية بالمقارنة مع المناطق الحضرية على مستوى الجمهورية ومن الجدير بالذكر أن ٢٥,٢٪ من سكان الجمهورية يقطنون فى ريف الوجة القبلى ، والذى تصل نسبة الفقراء فيه ٥١,٩٪ من الفقراء على مستوى الجمهورية.

٤. أن نسبة الفقراء تصل لأعلى مستوياتها فى محافظة أسيوط حيث بلغت فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ٦٦,٧٪ مقابل ٦٦٪ فى عام ٢٠١٥ ، تليها محافظة سوهاج بنسبة بلغت ٥٩,٦٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٦٥,٨٪ فى عام ٢٠١٥ ، كما نلاحظ أن ٣١,١٪ من سكان محافظة القاهرة فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ من الفقراء مقابل ١٧,٥٪ عام ٢٠١٥ وهو مؤشر يدل على مدى تأثير السياسات الخاصة بتخفيض الدعم المقدم للطاقة والدعم السلعى للطبقات الفقيرة ،

بالإضافة لضريبة القيمة المضافة وتعويم سعر صرف الجنية المصرى أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى من تداعيات سلبية على شرائح الدخول المنخفضة والمنعدمة الدخل ووقوع فئة كبيرة من تلك الشرائح ضمن الفئات الفقيرة ، بحسب خط الفقر القومى أو خط الفقر المدقع بعد كل تلك الإجراءات والسياسات المطبقة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨.

٥. أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمى وبين إرتفاع نسبة الفقر ، فنسبة الفقراء بين الأميين بلغت نسبة ٣٩,٢٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بينما بلغت ٤٠,١ % فى عام ٢٠١٥ أما نسبة الفقراء بين من هم حاصلون على شهادة جامعية فى عام ٢٠١٥ ٧,١٪ فى مقابل ١١,٨٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، فمستوى التعليم المنخفض هو أكثر العوامل إرتباطا بمخاطر الفقر فى مصر ، مع ملاحظة أن حاملى المؤهلات التعليمية المختلفة زادت نسب الفقر الخاصة بهم فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة بعام ٢٠١٥ ، وذلك راجع فى الغالب إلى حالة النشاط الإقتصادى وبعض السياسات الحكومية الإنكماشية خلال تلك الفترة ، هذا بالإضافة إلى عدم التوافق بين إحتياجات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية .

٦. هناك علاقة طردية بين تزايد عدد أفراد الأسرة وتزايد نسبة الفقر ، كما يلاحظ أن غالبية الأسر المصرية تدخل فى شريحة الأسر ذات الحجم من ٦- ٧ فرد و ٨-٩ فرد والتى تزايد فيهما نسب الفقر فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة بعامى ٢٠١٥ و ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وهو من الأسباب الرئيسية التى أدت لتزايد نسبة الفقر فى مصر إلى ٣٢,٦٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٢٧,٨٪ فى عام ٢٠١٥ و ٢٦,٣٪ فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ و ٢٥,٢٪ فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ .

٧. أنه خلال الفترة من عام ٢٠١١/٢٠١٠: ٢٠١٨/٢٠١٧ كانت نسبة الفقر فى ريف الوجه القبلى تكاد تصل لثلاث أمثال تلك النسبة فى ريف الوجه البحرى ، عدا عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وصلت لما يقارب ضعف تلك النسبة ، كما أن نسبة الفقر فى حضر الوجه القبلى تصل لما يتراوح بين ضعف وثلاث أمثال تلك النسبة فى حضر الوجه البحرى ، وذلك مؤشر لتركز الفقراء فى المناطق الريفية بالجمهورية وخاصة ريف الوجه القبلى ، كما أنه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ تأثرت كافة فئات الفقراء فى ريف الوجه القبلى أو ريف الوجه البحرى بالأثار السلبية للسياسات الحكومية الإنكماشية ، وفقا لما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولى فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ٢٠١٦ ، المنفذه خلال الفترة من عام ٢٠١٥: ٢٠١٨.

٨. هناك علاقة إرتباط واضحة (طردية) بين العمل فى الحكومة أو القطاع العام والأعمال العام وبين مستوى الرفاه ، حيث أن ٤٣,١٪ من العاملين خارج المنشأت الخاصة من الفقراء فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٤٢,٢ % فى عام ٢٠١٥ ، بينما تقل نسبة الفقراء بين العاملين فى القطاع الحكومى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ١٩٪ مقابل ١٣٪ عام ٢٠١٥ ويمكن تفسير ذلك أن العمل الحكومى أو الرسمى يتيح للقائم به دخل ثابت عن عددساعات فى الغالب لايتعدى ٦ ساعات عمل ويمكن أن تصل فعليا لثلث ساعة أو نصف ساعة عمل فعلية ، مما يسمح لشاغل الوظيفة العامة أو الرسمية فرصة لتحسين دخله بعد أوقات العمل الرسمية .

٩. تتجلى العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بإستهداف الفقراء فى مصر من خلال أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر هى المصدر الرئيسى للفقراء للحصول على الدخول وممارسة المهن والحرف المختلفة بها ، فالمشروعات الصغيرة ذات أهمية إقتصادية كبيرة للفقراء ، وهو ما ظهر من تركز المشروعات الصغيرة بالمحافظات كثيفة السكان كما ظهر ذلك من خلال بيانات جدول رقم (١٢) وكذلك على مستوى التركيز الشديد فى وحدات المشروعات متناهية الصغر فى المحافظات الأكثر فقرا أو المحافظات الزراعية على مستوى الجمهورية كما يظهر ذلك من بيانات الجدول رقم (١٣) .

١٠. يظهر التركز الشديد على مستوى جميع المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمحافظات الإحدى عشرة المدرجة بجدول رقم (١٣) أعلاه ، من خلال النسب المتعلقة بالجدول رقم (١٣) الخاص بالمشروعات متناهية الصغر للمحافظات الإحدى عشرة (المنيا والبحيرة وبنى سويف والفيوم والشرقية وقنا وأسيوط وسوهاج والدقهلية وكفرالشيخ والغربية) ، لجميع المتغيرات عدد المشروعات وقيم التمويل وفرص العمل ، حتى انها تراوحت بين ٨٠ % : ٨٥٪ على مدار الثلاثة سنوات من عام ٢٠١٣ : ٢٠١٥ بينما كانت تلك النسب المتعلقة بالجدول رقم (١٢) أعلاه الخاص بالمشروعات الصغيرة تراوحت تلك النسب عن نفس المتغيرات وعن نفس الفترة من عام ٢٠١٣ : ٢٠١٥ لعدد تسعة محافظات (القاهرة والدقهلية والشرقية وأسيوط والجيزة والمنوفية والغربية والقليوبية والإسكندرية) بين ٦٠٪ : ٦٧٪ وهو ما يتطلب من الجهات الرسمية وغير الرسمية المنوط بها دعم وتحفيز المشروعات متناهية الصغر بالأليات المختلفة العمل على الإنتشار المكانى والنوعى للتمويل الممنوح لتلك المشروعات ، مع استهداف أماكن تركز الفئات الفقيرة فى العشوائيات فى ريف وحضر الجمهورية .

١١. يتجلى دور ريادة الأعمال وأهميتها الأكاديمية والعملية من خلال أن نجاح أى برامج رسمية وغير رسمية لدعم الفقراء فى مصر مرهون بوجود الكوادر البشرية على كافة المستويات وفى جميع المحافظات والمراكز والقرى بالجمهورية لتحقيق أهداف تلك البرامج ومتابعة تنفيذها .

١٢. يحقق إنشاء هيئة قومية لإستهداف الفقر والفقراء فى مصر الكثير من المنافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مجال إستهداف الفقراء فى مصر ، خاصة فى ظل التزايد المستمر لنسبة الفقر على مستوى الجمهورية ونسبة الفقر المدقع على وجه الخصوص ، مما يستلزم وجود هيئة مستقلة للفقر فى مصر ، تعمل على التخطيط والتنفيذ والمتابعة لكافة البرامج والإجراءات لمواجهة ظاهرة الفقر فى مصر بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوى الجمهورية .

١٣. أما على مستوى مدى تحقق الفروض البحثية ، فنشير لما يلى :

على مستوى الفرض الأول وهو : إستهداف الفقر فى مصر يتطلب إستهداف الأسباب والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لتفاقم ظاهرة الفقر على مستوى محافظات الجمهورية. ولقد حاول البحث من خلال المبحث الأول والثانى التحقق من صحة هذا الفرض من خلال تحليل ظاهرة الفقر عموما وتناول المعايير الاقتصادية والاجتماعية لتقسيم الفقراء فى مصر ، ولقد تم التركيز فى المبحث الثانى على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر كأهم إطار مؤسسى يتعامل من خلاله فئات كثيرة من الطبقات الفقيرة والمهمشة على مستوى محافظات الجمهورية المختلفة ويساعد تلك الفئات على تحقيق القدرة التمكينية لإدرار الدخول ومن ثم تحقيق التمكين المستدام لقدراتهم الاقتصادية والاجتماعية .

- بغرض المساندة والدعم المالى والفنى والتسويقى والإدارى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، على أن يكون من مقومات تلك المبادرات الإستفادة والنفع المتبادل بين تلك المؤسسات وبين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

الخاتمة

حاول البحث تحليل وتتبع المؤشرات الرئيسية للفقر على مستوى الجمهورية والمعايير الاقتصادية والاجتماعية لتقسيم الفقراء فى مصر ، كما تناول البحث أيضا الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتحقيق التمكين الاقتصادى للفقراء ، ولقد إقترح البحث بعض

برامج المساندة والدعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على المستوى الرسمى وغير الرسمى . ومن أهم النتائج التى توصل لها البحث ما يلى :

على مستوى الفرض الثانى وهو : تحقق المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نفع إجتماعى وخاص للفقراء من خلال التمكين الاقتصادى المستدام لهم . تناول المبحث الثانى من البحث أهم الأسباب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تؤكد الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للفقراء والفئات المهمشة على مستوى الجمهورية كما تناول المبحث الثانى أيضا التوزيع المكانى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى محافظات الجمهورية .

على مستوى الفرض الثالث وهو : ترتبط فعالية السياسات والبرامج الرسمية وغير الرسمية لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بكفاءة وشفافية الأطر المؤسسية والقانونية والاجتماعية المساندة لتلك المشروعات . ولقد تناول المبحث الثالث إطار مقترح لأهم برامج الدعم والمساندة الرسمية وغير الرسمية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

وبناء على ذلك يوصى البحث بما يلى :

أ. يعتبر دعم المشروعات الصغيرة بالأساليب والأليات المناسبة أحد أهم الأليات الاقتصادية لإستهداف الفقر وتحقيق التمكين لقطاع كبير من الفقراء على مستوى الجمهورية.

ب. ينبغى على الإدارة الاقتصادية والسياسية فى مصر أن تعمل على رفع كفاءة وفعالية جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على مستوى محافظات الجمهورية من خلال بعض الإجراءات المقترحة ومنها :

- توسيع الاختصاصات والسلطات الممنوحة والمحددة لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى الدعم والمساندة والإشراف على تلك المشروعات بإستمرار .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل دور فروع الجهاز فى محافظات الجمهورية السبعة والعشرون وفى المراكز المختلفة بتلك المحافظات .
- ضرورة ربط شبكة المتعاملين مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر مع شبكة معلومات وزارة التضامن الإجتماعى وغيرها من الجهات الحكومية المعنية بإستهداف الفئات الفقيرة ، حتى تتحقق العدالة فى توزيع التمويل الصغير ومتناهى الصغر ووصوله لمستحقيه الحقيقيين.

ت. وجود بنك للفقراء فى مصر ، هو ضرورة لإستهداف الفقر والفقراء فى مصر ، فى ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ السبعة عشرة ، خاصة الهدف الأول والثانى منها.

ث. تشجيع الجامعات والمركز البحثية على إنشاء حاضنات أعمال متعددة الأغراض والأهداف والأنشطة.

ج. إنشاء إطار مؤسسى تكون مهمته الدعم الفنى والتسويقى والترويجى لمنتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الأسواق المحلية والأجنبية.

ح. الترويج المستمر لأهمية التمويل الصغير والمتناهى الصغر للتنمية الاقتصادية ، خاصة بين فئات الشباب من خريجى الجامعات والمدارس الفنية المختلفة ، حتى يتم تحفيز فئة الشباب على إمتلاك مشروعاتهم الخاصة بهم بدلا من الانتظار للتوظف بالقطاع الحكومى أو القطاع الخاص ، وهنا تتجلى أهمية ريادة الأعمال على المستوى الرسمى وغير الرسمى .

خ. محاولة إحياء دور مراكز التدريب المهنى على مستوى محافظات الجمهورية وبالمراكز الرئيسية على مستوى المحافظات.

د. التشجيع على تكوين مجموعات عمل شبه رسمية ، مكونة من بعض مسئولى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وكافة مؤسسات المجتمع المدنى وبعض المستفيدين من التمويل المتوسط والصغير ومتناهى الصغر وغيرهم من المتعاملين والجهات ذات الصلة والتأثير فى قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، وعلى مستوى القرى الأكثر فقرا والمحافظات الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية.

ذ. ترتيب المناطق الأكثر فقرا فى مصر تنازليا ، بحيث تكون الأولوية فى الدعم والمساندة للقرى والمناطق الأكثر فقرا ثم ما يليها من مناطق ، على أن يتم ترتيب تلك المناطق وفق معايير عملية وعلمية وليس وفق الرؤى الشخصية وتوجهات جماعات المصالح .

ر. المساهمة فى عقد بعض المبادرات مع قطاع الأعمال العام والقطاع الحكومى والقطاع الخاص بغرض المساندة والدعم المالى والفنى والتسويقى والإدارى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على أن يكون من مقومات تلك المبادرات الإستفادة والنفع المتبادل بين تلك المؤسسات وبين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

ز. وضع تصور للغايات الرئيسية للهدفين الأول والثانى من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على مستوى المحافظات الأكثر فقرا والمناطق والقرى المستهدفة بها حتى عام ٢٠٣٠ .

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

الوثائق :

١. القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ – مادة (١) ومادة (٢) .
٢. عدلى ، هويدا (٢٠٠٥) – الفقر والسياسات العامة فى مصر " دراسة توثيقية تحليلية " – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة .
٣. مجلس الشورى (٢٠٠٣)– " خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الإستفادة من تجارب الدول الأخرى– التقرير المبدئى للجنة الإنتاج الصناعى والطاقة – دور الإنعقاد العادى الثالث والعشرون.

الكتب :

١. تودارو ، ميشيل (٢٠٠٦)- التنمية الاقتصادية – تعريب ومراجعة محمود حسن حسنى ، محمود حامد محمود – الرياض- المملكة العربية السعودية – دار المريخ للنشر.
٢.عبدالمنعم ،هبه و طلحة ، الوليد و إسماعيل ، طارق (٢٠١٩) – النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية – صندوق النقد العربى – أبو ظبى – دولة الإمارات العربية المتحدة .
٣. على ، شريف (٢٠١٩) – محاضرات فى الاقتصاد التحليلى – كلية التجارة – جامعة مدينة السادات – مطبعة أكتوبر الهندسية.

الدوريات والمقالات :

١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩) –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ – القاهرة– ص ص ٧٧: ٧٨.
٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٦) – دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٥) – مرجع رقم ٨٠-٢٣٤٢٤-٢٠١٦- القاهرة– ص٢ و ص١٨ و ص ص ٦٦: ١٠٨ و ص ص ٧٣: ٧٤
٣. النمر ، هدى وأخرون (٢٠١٦) – نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع فى مصر " سبل وأليات تحقيق الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠" – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٦٥) – معهد التخطيط القومى – القاهرة – ص ٦١ و ص ٧٨ .
٤. الاسكوا و جامعة الدول العربية واليونيسف (٢٠١٧) – التقرير العربى حول الفقر المتعدد الأبعاد – بيت الأمم المتحدة – ساحة رياض الصلح – بيروت – لبنان - ص ص ٩: ١٠.
٥. الأسرج ، حسين (٢٠٠٦) - مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر – كتاب الأهرام الاقتصادى – العدد ٢٢٩ – مطابع مؤسسة الأهرام – القاهرة – ص ص ٢٤ : ٢٥.
٦.أخبار المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى(٢٠١٣) – نشرة نصف سنوية – قسم دراسات المشروعات الصغيرة – إدارة المشروعات الصغيرة – برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذى – دولة الكويت – السنة الثالثة – العدد (١)– ص ١٧ .
٧. التقرير الاقتصادى العربى الموحد (٢٠١٩) " موجز التقرير والملاحق الاحصائية " – الشمول المالى فى الدول العربية : الواقع والأفاق – صندوق النقد العربى ومؤسسات عربية أخرى – أبو ظبى – دولة الإمارات العربية المتحدة –ص ص : ر : ش .

٨. دوابه ، أشرف (٢٠٠٦) – إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية – مجلة البحوث الإدارية – مركز الإستشارات والبحوث والتطوير – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – القاهرة – السنة الرابعة والعشرون – العدد الرابع - ص ٦ و ص٢٦.
٩. دليل بيت الحكمة لصانع القرار(٢٠١٢) – "تجارب عالمية وخبرات استراتيجية - "مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر - بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية – جمهورية مصر العربية – العدد السادس - ص ٤.
١٠. وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية (٢٠٠٩) - ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة – نشرة اقتصادية شهرية – قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة - العدد ٤٨– ص ١٤ .

الرسائل والأبحاث العلمية والمؤتمرات والندوات :

١. النمروطى ، خليل و صيدم ،أحمد (٢٠١٢) – بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة فى علاجها - بحث مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية فى فلسطين – الجامعة الإسلامية بغزة خلال الفترة ٢٤-٢٥ إبريل ٢٠١٢.
٢. توما ، شيرين (٢٠١٤)– دور التمويل متناهى الصغر فى تخفيف حدة الفقر " أهمية التوازن بين كل من الأداء الإجتماعى والاستدامة المالية لمؤسسات التمويل متناهى الصغر " (دراسة تحليلية للحالة المصرية) – رسالة دكتوراة غير منشورة – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .
٣. فرحان ،محمد (٢٠٠٣) – التمويل الإسلامى للمشروعات الصغيرة "دراسة لأهم مصادر التمويل " - رسالة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم المالية والمصرفية – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – المملكة العربية السعودية
٤. يوسف ، محمد (٢٠١٥) – أليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة " نماذج من التجربة المصرية " – كلية التخطيط العمرانى والاقليمى – ورقة بحثية " المحور الثامن " مقدمة لمؤتمر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى البلدان العربية " الواقع والتطلعات – الصندوق العربى للإنماءالاقتصادى والاجتماعى – الكويت – ٢٨: ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥ .
ه. شبكة المعلومات الدولية :
١. شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠٢٠/٤/٢٣ – موقع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
٢. موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية على شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠١٥/٧/١١ - مقترح لرؤية إستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة – وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – جمهورية مصر العربية .

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Awni, Mamdouh(2001), " Impacts SME s on poverty alleviation in Egypt , The Small Enterprise Development Organization (SEDO) " , In Heba Nassar & Heba EL Laithy , (eds) , Socioeconomic polices and poverty

alleviation program in Egypt , Cairo : Center of Economic& Financial Researches &Studies.

2. El laithy,Heba(2001)." Evaluating the Social Fund for development programs to alleviate poverty" , in Heba Nassar & Heba El Laity ,(eds), Socioeconomic polices and poverty alleviation program in Egypt , Cairo: Center of Economic &Financial Researches &Studies.
3. Hansen, Bent (1991), The political Economy of poverty, Equity, Growth, Egypt, Turkey, New York: Oxford Univ.
4. Nassar, Heba (2001) . "Social protection for the poor in Egypt" In Heba Nassar & Heba EL Laithy, Socioeconomic polices and poverty alleviation program in Egypt, Cairo: Center of Economic &Financial Researches &Studies.
5. United Nation (2002), Reporting on the Millennium Development Goals at the Country Level, Egypt: Public Administration Research &Consultation Center.